جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بأسيوط

المجلة العلمية

معطيات الذوق اللغوي للخليل بن أحمد

دراسة تحليلية فى كتاب سيبويه

"Matiyat Al-Dhawq Al-Lughawi Lil-Khalil Ibn Ahmad Dirasah Tahliliyyah Fi Kitab Sibawayh

إعداد

د. محمود حمدي عبد اللاه على

أستاذ مساعد في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا

(العدد الرابع والأربعون)

(الإصدار الأول-فبراير)

(الجزء الأول (١٤٤٦هـ /٢٠٢٥م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٥/٦٢٧١م

معطيات الذوق اللغوي للخليل بن أحمد دراسة تحليلية في كتاب سيبويه

د/محمود حمدي عبد اللاه على

قسم اللغويات ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا جامعة الأزهر،مصر

البريد الإلكتروني: *MahmoudAli.4119@azhar.edu.eg*

الملخص

كان للخليل جهود عظيمة في علم النحو، فهو الذى أرسى قواعده ،ووضع مصطلحاته ،وبسط القول في مباحثه المختلفة كالعامل ،والسماع ،والقياس ،والتعليل ،فهو يُعَدُّ بحق واضع هذا العلم ،ولا يخفي على القارئ في كتاب سيبويه أنه جمع في كتابه ما تفرق من أقوال من تقدمه من العلماء كالأخفش الأكبر ،والخليل ،ويونس بن حبيب ،وأبى عمرو بن العلاء ،وعيسى بن عمر ،وغيرهم ،ولكنه أكثر من النقل عن الخليل ، مما دفعنى إلى اختيار هذه الدراسة ،والتي جات بعنوان "معطيات الذوق اللغوي للخليل بن أحمد دراسة نحوية تحليلية في كتاب سيبويه"،وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على آراء الخليل القائمة على ذوقه اللغوي ،والأصول التي استعان بها في استنباط الحكم النحوى،وذلك بالنظر والتدقيق في تساؤلات سيبويه النحوية للخليل، وجاءت هذه الدراسة من مقدمة ، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر ، وآخر للموضوعات .

أما المقدمة: ففيها عنوان البحث وأسباب اختياره ، وخطته،وأما التمهيد :ففيه الحديث عن روافد الذوق اللغوي عند الخليل في ضوء كتاب سيبويه.

وأما المبحث الأول فبعنوان: معطيات الذوق اللغوي في استعمال الأسماء

وأما المبحث الثانى فبعنوان: معطيات الذوق اللغوي في استعمال الأفعال

وأما المبحث الثالث فبعنوان: معطيات الذوق اللغوي في استعمال الحروف ،وأما الخاتمة ففيها أهم نتائج البحث، ويليها فهرس المصادر ثم فهرس الموضوعات.

الكلمات المفتاحية: الخليل ، سيبويه ، معطيات ، الذوق ، اللغوي ، روافد ، الوصف ، لغة للعرب جيدة ، جيد، الندبة ، الشرطية ، عوامل ، الألفاظ الدالة

"Matiyat Al-Dhawq Al-Lughawi Lil-Khalīl Ibn Ahmad Dirasah Tahliliyyah Fī Kitab Sibawayh

Dr. Mahmoud Hamdi Abdellah Ali
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys, Qena, Al-Azhar University, Egypt.
Email:MahmoudAli.4119@azhar.edu.eg

Abstract:

Al-Khalil made remarkable contributions to the field of Arabic grammar. He established its foundational rules, coined its terminology, and elaborated on various topics such as al-amil, as-sama, al-qiyas, and at-talil. He is rightfully considered the founder of this discipline.

It is evident to any reader of Sībawayh's book that he compiled within it the scattered opinions of earlier scholars such as al-Akhfash al-Akbar, al-Khalīl, Yunus ibn habib, Abu ʿAmr ibn al-ʿAlaʾ, ʿisa ibn ʿUmar, and others. However, he extensively referenced al-Khalil, which motivated me to select this study titled "Matiyat al-Dhawq al-Lughawi li'l-Khalil ibn Aḥmad Dirasah Taḥliliyyah fī Kitab Sībawayh" ("Linguistic Sensibilities of al-Khalil ibn Ahmad: An Analytical Study in Sībawayh's Book"). This study aims to explore al-Khalil's grammatical insights based on his linguistic sensibilities and the principles he used in deriving grammatical rules by closely examining Sībawayh's questions to al-Khalil. The research comprises an introduction, a preface, three chapters, a conclusion, and indices of sources and topics.

The Introduction: It includes the research title, reasons for its selection, and its outline.

The Preface: Discusses the sources of al-Khalil's linguistic sensibilities in light of Sībawayh's book.

Chapter One: (Linguistic Sensibilities in the Use of Nouns).

Chapter Two: (Linguistic Sensibilities in the Use of Verbs).

Chapter Three: (Linguistic Sensibilities in the Use of Particles).

The Conclusion: Summarizes the key findings of the study, followed by indices of sources and topics.

Keywords: al-Khalil , Sibawayh , Maṭiyat , al-Dhawq , al-Lughawi , Rawafid , al-Waṣf , Lughah li'l-ʿArab , Jayyid , al-Nadbah , al-harṭiyyah, ʿAwamil , al-Alfaẓ al-Dallah.

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين، أحمده على عظيم مننه، وسابغ نعمه، حمد الشاكرين، وأسأله المزيد من فضله، وأصلي وأسلم على أشرف خلقه محمد بن عبد الله، وعلى آله، وصحابته الكرام البررة، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

هذه دراسة جاءت بعنوان "معطيات الذوق اللغوي للخليل بن أحمد دراسة نحوية تحليلية في كتاب سيبويه" قائمة على النظر والتدقيق في تساؤلات سيبويه لشيخه الخليل ،ذلك العالم النحرير، والإمام الحجة في النحو واللغة ، والراوية المنطبق الذي لقي الأعراب وأخذ عنهم ، والذي أخذ عنه سيبويه اللغة ، وروى عنه في كتابه ؛ الكتاب الذي يعد دستور العربية الأول ، وأقدم نص تام النضج يصل إلينا في الدراسات اللغوية والنحوية ، والذي ما زال علماء اللغة – منذ تأليفه– ينهلون من معينه ويردون إليه ومنه يصدرون،والكتاب لا يسجل آراء مؤلفه فحسب بل سجل فيه آراء عدد من اللغويين والنحويين الذين سبقوه، فأخذ عنهم وسجل لنا قدرًا قيمًا من آرائهم وجهودهم، ومن هؤلاء :الخليل بن أحمد ، الذي تناثر ذوقه اللغوي كحبات اللؤلؤ بين ما سطرت يد سيبويه ، فجاءت هذه الدراسة لاستقراء هذه الظاهرة في الكتاب،ومعطيات الذوق اللغوي عند الخليل في الكتاب محدودة ،وليست بالكثيرة ،وهى تختلف عن آرائه ؛ لأن آراء الخليل في الكتاب كثيرة ،ومتشعبة ،ولكن هذه الدراسة منوطة بما حكم عليه الخليل من بعض الاستعمالات العربية بقوله :"جيد" أو "لغة للعرب جيدة" أو "قبيح"، أو "مستقبح"، أو "مستكرهة" فهذه الألفاظ تدل دلالة واضحة على معطيات الذوق اللغوي عند الخليل وباستعراض هذه الألفاظ وُجدت أنها قليلة إذا ما قورنت بأقوال الخليل وآرائه؛لذا جاءت هذه الدراسة تعالج هذه الظاهرة بعيدًا عن الخلاف النحوى إلا من قدر يسير تستدعيه دراسة بعض المسائل.

أسباب اختيار الموضوع :

أولًا: ما للخليل من مكانة عالية في المدرسة البصرية ،فهو من أشهر أعلامها ،وهذه الشهرة لم تأت عبثًا،و إنما جاءت من عمق تحليله لأقوال العرب وآثارهم ،مع التصور الدقيق لتوضيح الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في أذهان العرب.

ثانيًا: من مظاهر ذوقه اللغوي أن النحويين سَلَّمُوا لأقواله ،وآرائه في الكثير من المسائل النحوية ،فلم يخرجوا عن قوله إلا في مواضع محدودة ؛ وذلك لأنه كان واسع الدراية ،والرواية في علوم العربية .

ثالثًا :أن تساهم هذه الدراسة ،ولو بقدر متواضع في جانب من جوانب فكره النحوى ،لعلها بذلك تضيف جهدًا جديدًا في استجلاء عبقريته الفذة ،التي كلما ظُنَّ أنها دُرِسَتْ تَبَدَّتْ فيها جوانب أخرى تُغْرِى بالدراسة ومواصلة البحث.

رابعًا: الاهتمام الشديد من سيبويه- رحمه الله- بشيخه الخليل ،فهو لا يكاد أن يناقش مسألة إلا وتراه حريصًا على ذكر رأى أو قول لشيخه الخليل مما أدى إلى كثرة ذكر الخليل في الكتاب،عدها أحد الباحثين(١) إلى اثنين وعشرين وخمسمائة موضع في الكتاب ،وهو قدر لم يروِ مثله ،ولا قريبًا منه عن أحد من أساتذته .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يجئ في مقدمة ، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر ، وآخر للموضوعات .

أما **المقدمة**: فهي التي نحن بصدد الحديث عنها ، وفيها عنوان البحث وأسباب اختياره ، وخطته .

---

(١) على النجدى ناصف فى كتابه سيبويه إمام النحاة صـ ٩٣ ،ط/عالم الكتب – القاهرة ط٢، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م

وأما **التمهيد** : فتناول الحديث عن روافد الذوق اللغوي عند الخليل في ضوء كتاب سيبويه.

وأما **المبحث الأول** فبعنوان: معطيات الذوق اللغوي في استعمال الأسماء

وأما **المبحث الثانى** فبعنوان: معطيات الذوق اللغوي في استعمال الأفعال

وأما **المبحث الثالث** فبعنوان: معطيات الذوق اللغوي في استعمال الحروف

وأما **الخاتمة** ففيها أهم نتائج البحث،ويليها **فهرس المصادر** ثم فهرس الموضوعات.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الدراسات السابقة

تقتضى الأمانة العلمية ألا يُغْفِلَ البحث الدراسات السابقة لهذه الدراسة، وفي حدود ما اطلعت عليه وجدت بعض الدراسات التي تحدثت عن الخليل ودوره في تطور النحو ،وفي الحقيقة توجد دراسات متنوعة وكثيرة تناولت الحديث عن الخليل وريادته في علم النحو ولكن لم أعثر فيما ظهر لى من دراسات عن الخليل عن دراسة تتعلق بذوقه اللغوي.

التمهيد

كان للخليل جهود عظيمة في علم النحو ،فهو الذى أرسى قواعده ،ووضع مصطلحاته ،وبسط القول في مباحثه المختلفة كالعامل ،والسماع ،والقياس ،والتعليل ،فهو يُعَدُّ بحق واضع هذا العلم ،ويكفيه فخرًا أنه أنجب للنحو تلميذًا من تلاميذه طبقت شهرته الآفاق ،وقدَّم للعربية كتابًا كاملاً في النحو جمع فيه علم الخليل بما لقَّنه إياه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته ،فحمل سيبويه ذلك عنه ،وألف فيه كتابه الذى أعجز من تقدم قبله ،وامتنع على من تأخر بعده [1].

وفي هذا الموضع يدور الحديث حول ثلاث نقاط هى:

أ- تعريف الذوق اللغوي

ب- الألفاظ الدالة على معطيات الذوق اللغوي عند الخليل

ج- عوامل الذوق اللغوي عند الخليل

أولاً: الذوق اللغوي وتعريفه في اللغة والاصطلاح

الذوق في اللغة: مصدر ذاقَ الشيءَ يذُوقه ذَوقًا وذَواقًا ومَذاقًا ،فالذَّواق والمَذاق يكونان مصدرين ويكونان طَعْمًا كما تقول ذَواقُهُ ومذَاقُهُ طيّب والمَذاق طَعْمُ الشيء والذَّواقُ هو المأْكول والمشروب[2].

(١) المزهر في علوم اللغة للسيوطى ٦٤/١،تح/ فؤاد علي منصور،ط/ دار الكتب العلمية – بيروت،ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

(٢) لسان العرب لابن منظور ١٥٢٦/٣ (ذ.و.ق)،ط/دار المعارف – القاهرة

ثم توسع استعمال هذ المصطلح ؛ليُطْلَقَ على كل تجربة إنسانية جميلة تأنس بالشىء وتميل إليه[١] .

وفي الاصطلاح هو : قوة إدراكية لها اختصاص بإدراك لطائف الكلام ومحاسنه الخفية[٢].

فالذوق اللغوي في الأصل موهبة ،وقدرة على إدراك معانى الأشياء ،والنفوذ إلى أسرارها ؛ إلا أنه بعد ذلك يصقل بالممارسة والدرس والتحصيل ،فالموهبة وحدها لا تكفي إن لم يشفعها درس وتحصيل ،وإجهاد للعقل والفكر ،ولا بد – مع الموهبة – من الإتقان للغة والتمكن من ظواهرها وأساليبها المختلفة لكى يكون حكم المتذوق اللغوي صادقًا قائمًا على معرفته لجوهر لغته ودقائق أساليبها.

وكان عقل الخليل عقلا فذًّا، كلما مس شيئًا نظمه واستنبط قوانينه ودقائقه، وقد سُلِّطَ هذا العقل على قوانين العربية في النحو والصرف، فإذا هو يكتشفها اكتشافًا دقيقًا[٣].

ولا يخفي على القارئ في كتاب سيبويه أنه جمع فيه ما تفرق من أقوال من تقدمه من العلماء كالأخفش الأكبر ،والخليل ،ويونس بن حبيب ،وأبى عمرو بن العلاء ،وعيسى بن عمر ،وغيرهم ،ولكنه أكثر من النقل عن الخليل الذى كان لا يملُّ لقاءه ،يُرْوَى أن الخليل كان يقول عندما يقبل عليه سيبويه :" مرحبًا بزائر لا

---

(١) الشاهد النحوي بين المعيار اللغوى والذوق البلاغى شعر امرئ القيس نموذجًا لعلى خليفة على السلطان ، صـ١٧٩،بحث نشر فى مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات دمنهور – العدد الثانى – المجلد العاشر

(٢) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي ٨٣٤/١، تح/ علي دحروج ، ط/ مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ،ط١ – ١٩٩٦م.

(٣) المدارس النحوية لشوقى ضيف صـ ٣٣ ط / دار المعارف

يُمَلُّ"،وما قالها الخليل لأحد غير سيبويه[١] ، فكان كتابه سجلاً لآراء الخليل ؛لذا كثيرًا ما يقول :"سألت الخليل"،و"حدثني"،و"قال لي" ،ويعني بذلك كله الخليل رحمه الله تعالى، وذلك مستفيض في الكتاب [٢].

وتتبع سيبويه أقوال الخليل ذاكرًا في ثناياها ذوقه اللغوي لما جاء عن العرب من استعمالات كانت تحظى إما بالقبول أو الرد داعمًا ما يستنبطه من قواعد وأحكام بعلل تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في دخائل العرب من قديم، وفي ذلك يقول الزبيدي:"إنه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد وما لم يسبقه إلى مثله سابق"[٣] ، فكان للخليل فضل السبق في تصحيح القياس واستخراج النحو وتعليله، وهذا واضح من كتاب سيبويه الذي اعترف في أكثر فصوله بأنه تلقاه عنه، وتعلمه عليه عن طريق المحاورة والسؤال حتى قالوا: "إن سيبويه عقد أبواب الكتاب بلفظه ولفظ الخليل"[٤]

ثانيـــاً: الألفاظ الدالة على معطيات الذوق اللغوي عند الخليل

الناظر في كتاب سيبويه يلحظ أن سيبويه أودع كتابه ألفاظـًا تعبر عن معطات الذوق اللغوي للخليل ، مثل :"جيد" ،و"قبيح" ،و"يستقبح"، و"مستكرهة" وفيما يأتى عرض لبعض من هذه الألفاظ على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ٦٧،تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط٢ : دار المعارف

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي صـ٦٧، تح/ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد ابن إسماعيل، ط/ مكتبة إحياء التراث الإسلامي ،ط١، ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ

(٣) طبقات النحويين واللغويين صـ٤٧

(٤) مراتب النحويين صـ٦٥ ،تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/نهضة مصر ومطبعتها – القاهرة

• جيد استعملها في قوله:" :"وزعم الخليل رحمه الله أن النصب جيد إذا جعله ظرفًا وهو بمنزلة قول العرب:"هو قريب منك"، و"هو قريبًا منك"، أى مكانًا قريبًا منك"[١].

• قبيح : في قوله :" هذا باب ما لا يجوز أن يُندب، وذلك قولك:" وارَجُلاه "، و"يا رَجُلَاه"، وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال، وقال الخليل رحمه الله: إنما قبح لأنك أبهمت، ألا ترى أنك لو قلت: "واهذاه"، كان قبيحًا؛ لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخص ولا تُبهم؛ لأن الندبة على البيان" [٢].

• لغة للعرب جيدة : في قوله :" هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ،ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك:" يا زيدَ زيدَ عمرٍو"، و"يا زيدَ زيدَ أخينا" و،"يا زيدَ زيدَنا"، زعم الخليل ــ رحمه الله ــ ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة"[٣].

• مستكرهة في قوله :" وسألت الخليل عن قوله كيف تصْنَعْ أَصْنَعْ فقال هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حالٍ تَكُنْ أَكُنْ"[٤] .

• يستقبح: استعمل هذه اللفظة في قوله:" وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول:" قائم زيد"؛ وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيًا على المبتدإ، كما تؤخِّر وتقدِّم

---

(١) الكتاب ٤٠٩/١ ، تح/ عبد السلام محمد هارون ،ط/ مكتبة الخانجي– القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

(٢) الكتاب ٢٢٧/٢

(٣) الكتاب ٢٠٥/٢

(٤) المصدر السابق ٦٠/٣

فتقول:"ضرب زيدًا عمروٌ" وعمروٌ على "ضَرَبَ" مرتفع،وكان الحدُّ أن يكون مقدَّمًا، ويكون زيد مؤخرًا، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّمًا، وهذا عربي جيد، وذلك قولك:" تميميٌّ أنا"، و"مَشنوءٌ مَن يشنَؤك"، و"رجلٌ عبدُ الله"، و"خزٌّ صُفّتُك، فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلًا، كقوله:" يقوم زيدٌ"، و"قام زيد" قَبُحَ؛ لأنه اسم"[1].

ثالثـــاً: عوامل الذوق اللغوي عند الخليل

وجدت عوامل كثيرة ساعدت على نماء هذه الظاهرة عند الخليل ـــ رحمه الله ـــ منها على سبيل المثال :

أولًا: سعة سماع الخليل

السماع عند الخليل إنما يعني نبعين كبيرين؛ نبع النقل عن القراء للذكر الحكيم ، ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم، ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم في الجزيرة يحدثهم ويشافههم ويأخذ عنهم الشعر واللغة، ويروى أن الكسائي سأله وقد بهره كثرة ما يحفظ: من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة[2] .

وقد استوعب فيها الكثير حتى قيل عنه : إنه كان يحفظ نصف اللغة[3].

---

(١) السابق ١٢٧/٢

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ٢٥٨/٢،تح/محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط/ دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ط١ ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.

(٣) أخبار النحويين البصريين للسيرافي صـ٤٢، تح/ طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي ط/ مصطفى البابي الحلبي ط/ ١٣٧٣ هـ – ١٩٦٦ م

لذلك لا تجد قاعدة نحوية أو حكمًا نحويًا إلا ويروي معهما شيئًا من عبارات العرب وأشعارهم ؛ ليكون دليلًا على ما يستنبطه من أصول النحو وقواعده، فكل حكم نحوي وكل أصل لا يُلْقَى إلقاءً، وإنما يُلْقَى ومعه برهانه من كلام العرب الموثوق به وأشعارهم فالشواهد عند الخليل هي مدار القاعدة النحوية، وهي إنما تستنبط من الأمثلة الكثيرة، إذ لا بد لها من الاطراد على ألسنة العرب .

ثانيًا: قدرته على التحليل و تَتَبُّع طرق القياس

القياس: مصدر لقايستُ الشئ بالشئ مقايسةً،وقِياسًا،أى : قدرته ،ومنه المقياس أي: المقدار ، وهو في عرف العلماء :عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ،وقيل هو:حمل فرع على أصل بعلة،وإجراء حكم الأصل على الفرع ،وقيل هو:إلحاق الفرع بالأصل بجامع،وهذه التعريفات كلها متقاربة ،ويتبين من خلالها أن للقياس أربعة أركان هي: أصل، وفرع، وعلة ،وحكم(١)

وكان للخليل فضل السبق في تصحيح القياس واستخراج النحو وتعليله، وهذا واضح من كتاب سيبويه الذي اعترف في أكثر فصوله بأنه تلقاه عنه، وتعلمه عليه عن طريق المحاورة والسؤال حتى قالوا: "إن سيبويه عقد أبواب الكتاب بلفظه ولفظ الخليل"(٢) .

ثالثًا: قدرته على استنباط العلل المناسبة :

كان الخليل رحمه الله دائما يدعم ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في دخائل العرب من

---

(١) الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة لأبى البركات الأنبارى صـ٩٣،تـح/ سعيد الأفغانى ،ط/دار الفكر ،ط١ ، دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م،ط٢ ، بيروت ١٣٩١هـ - ١٩٧١م

(٢) مراتب النحويين صـ٦٥

قديم، وفي ذلك يقول الزبيدي:"إنه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد وما لم يسبقه إلى مثله سابق"(١)، ولفت كثرة ما يورده في النحو من علل بعض معاصريه، فسأله: أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟، فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعاول فليأت بها"(٢)

فالخليل يـُقِرُّ أن العرب لم ينطقوا بكلامهم اعتباطًا،وإنما نطقوا به على علل استقرت في عقولهم ،وإن لم يصرحوا بها في كلامهم ،فَشَحَذَ فكره لاستخراجها ، وانتزاعها ،مستندًا في ذلك إلى خبرته بمقاصد كلام العرب في استعمالاتهم ،وتمرسه بأساليبهم ،ومعرفته بذوقهم فيما يستحسنونه أو يستقبحونه

ومن الطبيعي أن تكثر تعليلاته وتتسع ،مادام يقِرُّ أن لكل ما نطق به العرب علة مستقرة في عقولهم ،و لم يتعصب الخليل لعلله التي اعتل بها ،وبيَّنَ أنها لاتزيد عن

---

(١) طبقات النحويين واللغويين صـ٤٧

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجى صـ٦٥،و٥٥ ،تح/مازن المبارك ،ط/ دار النفائس – بيروت ط٥، ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م.

كونها مجرد آراء تقبل القبول أو الرد ،وهو بذلك يفسح المجال لغيره من النحاة لأن يأتوا بما يرونه مناسبًا من العلل.

رابعـــــًا: دور الثقات من علماء اللغة في تثقيفه وتعليمه:

كان للثقات من علماء اللغة دور كبير في تثقيف الخليل ،وتعليمه مما كان له كبير الأثر في بناء شخصيته اللغوية ،فأخذ اللغة والشعر عن أكابر اللغويين كعيسى بن عمر ،وأبى عمرو بن العلاء،و مؤرج بن عمرو السدوسي ،وغيرهم من ثقات الأعراب وعلمائهم، ذكر أبو البركات الأنبارى أن الخليل أخذ عن أبى عمرو بن العلاء، وعبسى بن عمر،وذكر أيضًا في ترجمة مؤرج بن عمرو السدوسي ،أنه كان من كبار أهل اللغة والعربية، وأخذ عن أبي زيد الأنصاري، وصحب الخليل بن أحمد، وكان من أكابر أصحابه[١]

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ٢٩،و٣٢،و١٠٥،تح/ إبراهيم السامرائي ، ط/ مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن ،ط٣ (١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م)

المبحث الأول

معطيات الذوق اللغوي في استعمال الأسماء

المسألة الأولى: التوسع في استعمال الظرف

يرى سيبويه أن بعض الأشياء التي تنصب على الظرفية قد تكون أسماء غير ظروف، بمنزلة :"زيد"، و"عمرو"، ومن ذلك قولك :"دارك ذات اليمين ،وتقول:" كيف أنت" إذا أُقْبِلَ قُبْلُك، ونُحِيَ نَحْوُكَ، كأنه قال:" أنت إذا أريدت ناحيتُك"، فسيبويه جعل" قُبْلاً "،و " نَحْوًا"، و"ناحية" أسماءً، وأقامها مقام الفاعل، وكذلك قولك: "كيف أنت إذا أُقْبِلَ النقبَ الرّكابُ" فالركاب: اسم للإبل، وقد أقامه مقام الفاعل في أُقْبِلَ، ونصب النقبَ ،وهو طريق في الجبل[1] ،وقد دلَّل سيبويه على قوله بما نقله عن شيخه الخليل في أنه أجاز النصب في بعض الألفاظ على أنها ظرف مكان وعدَّ هذا جيدًا في الاستعمال، فقال: "وزعم الخليل رحمه الله أن النصب جيد إذا جعله ظرفًا وهو بمنزلة قول العرب: "هو قريب منك"، و"هو قريبًا منك"، أى مكانًا قريبًا منك"[2].

ما نقله سيبويه عن شيخه مرده إلى السماع؛ لأن هذه الألفاظ حقها أن لا تنصب على الظرفية ؛لكنها مُقْدَّرة بما يُؤوَّلُ إلى المُبْهَمِ، فمن ذلك أيضًا قولهم:" هو منى مَقْعدَ القَابلةِ " أي مكانًا مثلَ مَقْعدِ القَابلةِ ،فحذف مكانًا ،وأقيم مثلَ مَقَامَه ثم حُذِفَ مثلَ، وأقيم مقعد القابلة مقامه[3]

---

(١) الكتاب ٤٠٩/١ ،و شرح الكتاب للسيرافى ٢٩٩/٢ ،تح/أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي،ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١، ٢٠٠٨ م

(٢) الكتاب ٤٠٩/١

(٣) منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان١٧١/٢ ،تح/على محمد فاخر ،وأخرين، ط/دار الطباعة المحمدية ،ط١، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٣م.

لقد أدرك الخليل بحسه اللغوي الدقيق جواز استعمال الصفة في موضع الظرف ، حيث أجاز النصب في كلمة "قريب" ـ وهى صفة ـ بجعلها ظرف مكان في قولهم:" :"هو قريب منك"، و"هو قريبـًا منك"(١)

فقريب من الصفات التي تستعمل ظرفًا ،وهى في الأصل تستعمل استعمال الأسماء ؛لكثرة جريانها مجرى الأسماء، ففي قولهم : "هو قريبـًا منك " جاءت ظرفًا ؛لأنه يتوسع في الظرف(٢)

فترجيحُ الخليل – رحمه الله – لحركة النصب التي رآها جيدة – يوحي بأنه قد سمعه من العرب الذين يوثق بكلامهم؛ لذلك أجاز النصب لأنه يوافق ما سمعه من أفواه العرب الفصحاء، لكن لا يمكن الجزم بأن ما عدَّه الخليل جيدًا وأعلن بأنه مقبول عنده يمثل لهجة من اللهجات العربية ؛ لأنه لو كان لهجة من لهجات العرب؛ لصَرَّحَ النحويون بذلك.

قال أبو عبيدة: في تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴿٦٣﴾ ﴾ (٣) قريب في الآية ليس وصفـًا لها، إنما هو ظرفٌ لها وموضع، فيجيء هكذا في المؤنث والاثنين والجميع، فإن أريد بها الصفةُ وَجَبَت المطابقةُ، والعرب تفعل ذلك في "قريب"، و"بعيد" (٤)

---

(١) الكتاب ٤٠٩/١

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٣٤٦/٥،تح/أحمد محمد الخراط،ط/ دار القلم، دمشق

(٣) جزء من الآية رقم (٦٣) من سورة الأحزاب

(٤) مجاز القرآن ٢١٦/١،تح/ محمد فواد سزگين،ط/ مكتبة الخانجى – القاهرة،ط/ ١٣٨١ هـ

فيقال:" هند قريبٌ مني"، و"الهندان قريبٌ مني"، و"الهندات قريبٌ مني"، فيفردُ "قريب"، ويذكَّرُ؛ لأن المعنى: هندٌ مكانٌ قريبٌ، وكذلك: بعيد[١] ، ومن ذلك أيضًا، قول الشاعر:

وَإِنْ تُمْسِ ابْنَةُ السَّهْمِيّ مِنَّا بعيدًا لا تُكَلِّمُنَا الكَلاما [٢]

ويجوز أن تقول:" قريبةٌ"، و"بعيدةٌ"، إذا بنيتهما على قُرُبَت وبَعُدت، فإذا أردت قرابة النسبِ، ولم تُرِد قُرْبَ المكانِ ذَكَّرْتَ مع المذكر، وأنَّثْتَ مع المؤنث[٣]

وينتظم مع رأى الخليل رأى يونس ،عندما نقل عنه سيبويه:" حدّثنا يونسُ أنَّ العربَ تقول في كلامها:" هَلْ قريبًا منك أحدٌ، كقولهم: " هل قُرْبَكَ أحدٌ"[٤]

مما سبق عرضه يتضح ما يأتي:

- أن نصب كلمة "قريب" في قول العرب :"هو قريبًا منك" مردود إلى السماع من أفواه العرب ،وقد عدَّه الخليل جيدًا مع الإشارة إلى جواز الرفع أيضًا بدليل قوله:" قول العرب:"هو قريب منك"، و"هو قريبًا منك"،ومع ذلك لا يمكن الحكم على وجه

---

(١) المذكر والمؤنث لأبى بكر محمد بن القاسم بن الأنباري ٢٧/٢،تح/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث،ط/ ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م

(٢) البيت من بحر الوافر من غير نسبة فى مجاز القرآن ٢١٦/١،و المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٢٨/٢.

الشاهد فى البيت قوله:" وَإِنْ تُمْسِ ابْنَةُ السَّهْمِيّ مِنَّا بعيدًا..."حيث جاءت " بعيدًا" منصوبة على أنها ظرف مكان لذا جاءت مفردة مذكرة مع المؤنث ؛لأن الظرف مع الواحد والاثنين والجمع ،و المذكر والمؤنث يكون بلفظ الإفراد والتذكير .

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٧/٢

(٤) الكتاب ٤٠٩/١

النصب بأنه لهجة أو لغة للعرب لعدم تصريح النحويين بذلك،وعلى رأسهم سيبويه ـ رحمه الله ـ

• أن النحويين قبلوا ما استجاده الخليل من غير منكر ،فهاهو ذا أبو عبيدة يدلل على استعمال "قريب" ظرفـًا من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴿٦٣﴾ ﴾ فيبين أن "قريبًا" في الآية ليس وصفـًا للساعة، وإنما هو ظرفٌ لها وموضع والدليل على ذلك استعمالها هكذا في المؤنث والاثنين والجمع؛ لأنه لو أراد الصفة لوَجَبَت المطابقةُ، والعرب تفعل ذلك في "قريب"، و"بعيد" [١]

وذكر ابن جنى أن "قريب" من الظروف المبهمة التي لا تحصرها أقطار، ولا تحيط بها نهايات [٢] .

ونص ابن الخباز على أن "قريب" في الأصل استعمالها صفة ،ويجوز استعمالها ظرفـًا، ولا تستعمل إلا ظرف مكان، واكتفي بنقله عن كتاب سيبويه دون الإشارة إلى رأى الخليل، أو إلى قول سيبويه ،فقال:" ومن مسائل الكتاب: إن قريبًا منك زيدًا، فهذا كقولك: إن عندك زيدًا"[٣]

وعليه فإن استعمال "قريب" بالرفع والنصب جائز؛ لأن كلا الوجهين سُمِعا عن العرب

المسألة الثانية: وصف النكرة بالمعرفة

النعت ينبغي أن يكون موافقـًا للمنعوت، فإن كان المنعوت نكرة، فنعته نكرة، وإن كان معرفة، فنعته معرفة، ولا يكون النعت أخص من المنعوت، إنما يُنْعَتُ الاسم بما

---

(١) مجاز القرآن ٢١٦/١

(٢) اللمع في العربية لابن جني صـ٥٦،تح/ فائز فارس،ط/ دار الكتب الثقافية – الكويت

(٣) توجيه اللمع صـ١٩٤،و١٩٥،تح/ فايز زكي محمد دياب،ط/ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية ط٢ ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

هو دونه في التعريف، أو بما يساويه؛ وذلك لأن النعت تتمة للمنعوت، وزيادة في بيانه، والزيادة تكون دون المزيد عليه، وأما أن تفوقه، فلا يجوز[١]

ونقل سيبويه عن شيخه الخليل ذوقه اللغوي في هذه المسالة، فذكر أنه استقبح نعت النكرة بالمعرفة، فقال:" وقال أستقبح أن أقول هذه مائة ضربُ الأمير، فأجعلَ الضرب صفة فيكون نكرةً وُصفت بمعرفة، ولكن أرفعه على الابتداء، كأنه قيل له ما هي؟ فقال: ضربُ الأمير، فإن قال: ضربُ أمير حَسنت الصفة؛ لأن النكرة توصف بالنكرة"[٢].

لقد استقبح الخليل ـ رحمه الله ــ وصفَ النكرة بالمعرفة ،ونص على أن النكرة توصف بالنكرة ؛ وذلك لأنَّ المعرفة ما خصَّ الواحد من جنسه، والنكرة ما كان شائعًا في جنسه، والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل الشيء الواحد أن يكون شائعًا ومخصوصًا في آن واحد[٣].

فالغرض من الوصف تخصيص النكرة، أو إزالة الاشتراك العارض في المعرفة، فمثال وصف النكرة قولك: "هذا رجلٌ عالمٌ"، و"رأيت رجلًا عالمًا"، و"مررت برجلٍ عالمٍ، أو من بني تميم"، فـ "رجل عالم" أو "من بني تميم" أخص من "رجل"، ومثال وصف المعرفة قولك: "جاءني زيدٌ العاقلُ"، و"رأيت زيدًا العاقلَ"، و"مررت بزيدٍ العاقلِ"، فالنعت ههنا فصله من زيد آخر ليس بعاقل، وأزال عنه هذه الشركة العارضة[٤].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٤٩،تح/ إميل بديع يعقوب،ط/دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

(٢) الكتاب ٢/١٢٠،و١٢١.

(٣) أسرار العربية لأبى البركات الأنباري صـ ٢١٤،و٢١٥،تح/بركات يوسف هبود ،ط/ دار الأرقم بن أبي الأرقم ،ط١، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٣٢،و٢٣٣.

فالخليل ـ رحمه الله ـ يرى أن الرفع في " ضربُ الأمير" من قولهم :" هذه مائة ضربُ الأمير" على أنها خبر لمبتدإ محذوف تقديره "هى ضربُ الأمير"؛ لأن النعت مستبعد في هذا الموضع، وجاز الإخبار؛ لأنه قد يخبر بما لا ينعت به، فتقول: "خاتمُك فِضَّةٌ"(١)

فـ"خاتمك" معرفة ،و"فضة" نكرة وجاز الإخبار بالنكرة عن المعرفة ؛ لأنه قد حُكِمَ على المبتدإ بحكم مُعين، وهو الخبر، فالمبتدأ في هذه الجملة ونظائرها محكوم عليه دائمًا بالخبر(٢)

فإن قال: "هذه مائة ضربُ أمير"، جاز النعت؛ لأن النكرة تنعت بالنكرة (٣).

ومما يسترعى النظر أن الخليل ـ رحمه الله ـ أجاز أن يقال:" :"هذه مائة ضربُ أمير"، فتكون "ضرب أمير صفة لـ"مائة" ،وهى معرفة ؛لأنها مضاف ومضاف إليه ،يجاب على هذا بأن المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه ،إن كان" المضاف إليه معرفة نحو:"غلام زيد"، فـ"غلام" قبل الإضافة نكرة فلما أضيفت إلى المعرفة اكتسبت التعريف منها،"وإذا أضيف المضاف إلى نكرة ،فإنه يتخصص المضاف بالمضاف إليه نحو:"غلام امرأة"، فغلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما أضيفت إلى النكرة تخصصت بها، والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فإن "غلام امرأة" أخص من "غلام"، ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز "غلام زيد" به(٤)

---

(١) شرح الكتاب ٢/٤٥٠

(٢)النحو الوافى لعباس حسن ١/ ٤٨٥،ط/ دار المعارف ،ط/١٥

(٣) الكتاب ٢/١٢١

(٤) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١/٦٧٧،تح/محمد باسل عيون السود ،ط/ دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان ،ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م

فتكون كلمة "ضربُ" نكرة مخصصة؛ لأنها أضيفت إلى نكرة، وهى كلمة "أمير"، وهى لا ترتقى إلى درجة المعرفة . مما سبق ذكره ينتج ما يأتي:

• من الأساليب العربية التي ذكرها الخليل إتباع الصفة للموصوف في التعريف والتنكير، وبيَّنَ أن الموصوف إذا كان نكرة كانت صفته نكرة ،وإذا كان الموصوف معرفة كانت صفته معرفة ؛ لأنَّ الصفة في المعنى هي الموصوف فهما بمثابة شيء واحد.

• عبر الخليل عن منعه وصف النكرة بالمعرفة بالقبح فقال: "أستقبح أن أقول هذه مائة ضربُ الأمير،....،"؛لأن من معانى الاستقباح :الإقصاء، والإبعاد، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ ﴿٤٢﴾ ﴾ [1] أى من المبعدين عن كل خير[2]،وكذلك وصف النكرة بالمعرفة بعيد كل البعد عن الصواب

• المقابلة بين القبح والحسن في قوله :" أستقبح أن أقول هذه مائة ضربُ الأمير، فأجعلَ الضرب صفة فيكون نكرةً وُصفت بمعرفة،.....، فإن قال: ضربُ أمير حَسنت الصفة؛ لأن النكرة توصف بالنكرة"، فعبَّر عن وصف النكرة بالمعرفة بالقبح ، وعبر عن وصف النكرة بالنكرة بالحسن؛ لأن النكرة توصف بالنكرة

المسألة الثالثة: الابتداء بالوصف غير المعتمد على نفي أو استفهام

إذا كان الوصف معتمدًا على استفهام، أو نفي فلا خلاف في جعله مبتدأ، نحو:" أقائم زيد"[3].

---

(١) جزء من الآية رقم (٤٢) من سورة القصص

(٢) لسان العرب ٥/ ٣٥٠٩ (قـ .بـــ .ح)

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٧٤،تح/عبد المنعم أحمد هريدي،ط/ جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة،ط١، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م

فإن لم يكن الوصف مسبوقـًا باستفهام، ولا نفي ،فهو مستقبح عند الخليل،وهذا ما أثبته سيبويه في قوله:" وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول:" قائم زيد"؛ وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيًا على المبتدإ، كما تؤخِّر وتقدِّم فتقول:"ضرب زيدًا عمروٌ"،وعمروٌ على "ضَرَبَ" مرتفع،وكان الحدُّ أن يكون مقدَّمًا، ويكون زيد مؤخرًا، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّمًا، وهذا عربي جيد، وذلك قولك:" تميميٌّ أنا"، و"مَشنوءٌ مَن يشنَؤك"، و"رجلٌ عبدُ الله"، و"خزٌّ صُفّتُك، فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلًا، كقوله:" يقوم زيدٌ"، و"قام زيد" قَبُحَ؛ لأنه اسم"(١).

الأصل في ترتيب الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر عنه؛ لأنه وصف في المعنى للمبتدأ، فكان من حقه التأخير وضعًا، كما هو متأخر عنه طبعًا،وقد يعدل عن ذلك الأصل فيقدم الخبر (٢).

فالمبتدأ وإن كان مؤخرًا في اللفظ فهو مقدم في التقدير، والمبتدأ هو الاسم المجعول في أول الكلام لفظًا أو نيةً ،والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة(٣).

فمثال ما قُدِّمَ فيه الخبر على المبتدإ قولهم: "قائم زيد"، فـ"قائم" خبر مقدم، والنية فيه التأخير،كما تقول: ضرب زيدًا عمروٌ، والنية تأخير "زيد" الذي هو مفعول، وتقديم "عمرو" الذي هو فاعل(٤)

(١) الكتاب ١٢٧/٢

(٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك صـ٨١ ، تح/ محمد باسل عيون السود،ط/ دار الكتب العلمية،ط١ ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٣) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٤٠/١ ،تح/صاحب أبو جناح

(٤) شرح الكتاب ٤٥٧/٢

ولا يصح أن تجعل " قائم" مبتدأ، و" زيد" فاعل سد مسد الخبر؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلا إذا اعتمد على استفهام، أو نفي بخلاف الفعل، فإنه يعمل معتمدا وغير معتمد(١).

لأجل هذا استقبح الخليل ــ رحمه الله ــ أن تجعل "قائمٌ" مبتدأً، و "زيدٌ" فاعلًا سدَّ مسدَّ الخبر، والوجه العربي الجيد هو أن تجعل "قائم"، خبرًا تقدَّم على مبتدئه وهو "زيد"، كما تؤخر الفاعل، وتقدّم مفعوله عليه، فتقول:"ضرب زيدًا عمروٌ" فتجعل "عمرو" فاعلاً لـ"ضَرَبَ"، أما إذا أردت أنْ تجعل "قائم" مبتدأً، و "زيدٌ" فاعله سدَّ مسدَّ الخبرــ كما يعمل الفعل الرفع في الفاعل في قولك:"يقوم زيد" أو"قام زيد"ــ فينبغي أن يكون اسم الفاعل معتمدًا على غيره نحو قولك:"هذا ضاربٌ زيدًا"،و "أنا ضاربٌ زيدًا"، فـ "ضارب" عمل النصب في "زيدًا"، في الجملتين؛ لأنه خبر مبني على المبتدإ "هذا"، في الجملة الأولى، و"أنا" في الجملة الثانية، كذلك الابتداء بالوصف من غير اعتماد على نفي أو استفهام مستقبح ؛ للتفرقة بين الاسم والفعل(٢).

والذى قبّحه فساد اللفظ لا فساد المعنى؛ لأن "قائم" هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تامًا من جهة المعنى، أرادوا إصلاح اللفظ، فقالوا: "أقائم الزيدان"، فـ"قائم" مبتدأ و"الزيدان" فاعل سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به، ولم يكن ثَمَّ خبر،ولكن إذا قلت:" قائم الزيدان"، فرفعت "قائم" بالابتداء، وجعلت "الزيدان" فاعل سد مسد الخبر، لصار"قائم" مبتدأ بغير خبر، ولو جاز هذا لجاز أن تحمل "يضربُ زيدًا" على "ضارب زيدًا"، وزيد في صلته، ولا يكون له خبر(٣).

---

(١) شرح المفصل ٢٤٣/١

(٢) الكتاب ١٢٨/٢،١٢٧،وشرح الكتاب٤٥٧/٢،و٤٥٨،و شرح المفصل ٢٤٣/١

(٣) شرح الكتاب ٤٥٨/٢،وشرح المفصل ٢٤٣/١

بخلاف قولك:" أقائم الزيدان" ،فالمبتدأ حُذِفَ خبره ؛لأن الفاعل سَدَّ مَسَدَّه،؛لأن" أقائم الزيدان" بمعنى" أيقوم الزيدان؟" فيكون الكلام قد تَمَّ، وكَمُلَ؛لأنه فعل وفاعل فـ"قائم" هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى(١)

مما سبق عرضه يتبين الآتي:

- استقبح الخليل ــ رحمه الله ــ الابتدء بالوصف من غير اعتماد على نفي أو استفهام ؛وذلك للفصل بين الفعل والاسم .
- اختلف النحويون من بعد الخليل في تفسير حكم القبح في هذه

المسألة،ــ والغريب أنهم ينسبونه إلى سيبويه فقط دون ذكرٍ للخليل ــ،فذهب بعضهم إلى حمل القبح على المنع، مثل الزجاجى إذ يقول:"وإذا قلت "قائم زيد"،قلت في التثنية "قائمان الزيدان"،وفي الجميع "قائمون الزيدون"،ثنيت قائمًا،وجمعته ؛لأنه خبر مقدم ،ولا يجيز سيبويه غير ذلك"(٢)

وحمله بعضهم على الجواز ، ومن هؤلاء ابن يعيش حيث يقول: " ولو قلت: "قائم الزيدان" من غير استفهام، لم يجز عند الأكثر، وقد أجازه ابن السراج، وهو مذهب سيبويه لتضمنه معنى الفعل"(٣)

وابن مالك في قوله:" ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهامًا أو نفيًا فقد قوّله ما لم يقل"(٤)

---

(١) شرح المفصل ٢٤٣/١

(٢) الجمل فى النحو صـ٣٧،تح/على توفيق الحمد،ط/مؤسسة الرسالة ،و دار الأمل،ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(٣) ذكر ذلك ابن السراج فى كتابه الأصول فى النحو ٦٠/١،تح/عبد الحسين الفتلى،ط/مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت ،و ذكر ابن يعيش أنه مذهب سيبويه ،شرح المفصل ٢٤٣/١

(٤) شرح التسهيل ٢٧٣/١،تح/عبد الرحمن السيد،ومحمد بدوي المختون،ط/هجر للطباعة والنشر ، ط١ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)

والأَوْلَى حمل القبح على ظاهره من غير تفسير بمنع أو جواز قال السيرافي:" قولك: "قائم زيد" قبيح إن أردت أن تجعل قائم هو المبتدأ، وزيد خبره أو فاعله، وليس بقبيح أن تجعل قائم خبرًا مقدمًا، والنية فيه التأخير"(١)

- مما يسترعى النظر أنه لا فرق بين أن يكون الاستفهام

بالحرف مثل:" أقائم الزيدان" أو بالاسم كقولك:" كيف جالس العمران"،وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف مثل:" ما قائم الزيدان"، أو بالفعل كقولك:" ليس قائم الزيدان"، فـ"ليس" فعل ماض ناقص، و"قائم" اسمه،و"الزيدان" فاعل سد مسد خبر "ليس"،وتقول: "غير قائم الزيدان" فـ"غير" مبتدأ، و"قائم" مخفوض بالإضافة و"الزيدان" فاعل بقائم سد مسد خبر غير؛ لأن المعنى ما قائم الزيدان فعومل "غير قائم" معاملة "ما قائم"(٢).

المسألة الرابعة: الفصل بين " كم" الاستفهامية ومميزها

"كم" كناية عن العدد؛ ولذلك يؤتى بها عُقَيْبَ أبواب العدد، وهي تنقسم إلى قسمين: استفهامية وخبرية.

فالاستفهامية هي التي تستدعي جوابًا، والخبرية هي التي لا تستدعي جوابًا، وكلاهما مبني، فالاستفهامية بنيت لتضمنها معنى الهمزة من حروف الاستفهام، وأما الخبرية فبنيت لشبهها برب؛لأن رب للمباهاة والافتخار كما أن "كم" كذلك، فتقول:" كم غلامٍ ملكتُ"، فتبين أن لك كثيرًا من الغلمان ملكتها(٣).

---

(١) شرح الكتاب ٤٥٧/٢

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٨٩/١،و١٩٠،تح/محمد محيي الدين عبد الحميد،ط/دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، ط ٢٠(١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م)

(٣) شرح الجمل ٤٦/٢ .

وأجاز الخليل ــ رحمه الله ــ الفصل بين "كم" الاستفهامية ،وبين مميزها بالظرف وحروف الجر،وعدَّ ذلك لغة جيدة، وإن كان عدم الفصل أقوى،قال سيبويه:" وزعم[١] أن "كم درهمًا لك" أقوى من "كم لك درهمًا" وإن كانت عربية جيدة"[٢]

"كم" الاستفهامية تمييزها يكون مفردًا نكرة منصوبًا؛ لأنها بتقدير "خمسة عشر"، و"عشرين"، و"ثلاثين"، ونحو ذلك، وتمييز هذه الأعداد إنما يكون مفردًا نكرة، فتقول: "عندي خمسة عشر غلامًا"، و"عشرون عمامةً"؛ لذلك كان تمييز "كم" الاستفهامية مفردًا نكرة منصوبًا، وأما "كم" الخبرية فيكون تمييزها مفردًا، وجمعًا، ويكون مجرورًا،و منصوبًا، والأكثر فيه الجر؛ لأنها في تقدير عدد مضاف، والعدد المضاف منه ما يضاف إلى جمع، نحو: "ثلاثة أثواب"، و"عشرة غلمان"، ومنه ما يضاف إلى واحد، نحو: "مائة دينار"، و"ألف درهم"، فـ"كم" الخبرية تشمل النوعين فأضيفت إليهما[٣].

ويجوز الفصل بين "كم" الاستفهامية، وبين مميزها بالظرف وحروف الجر جوازًا حسنًا من غير قبح، فتقول: "كم لك غلامًا"، و"كم عندك جاريةً"، ولا يحسن ذلك فيما كان في معناها من الأعداد، نحو: "عشرين"، و"ثلاثين" ونحوهما من الأعداد، وعلة جواز الفصل بين "كم" الاستفهامية وبين تمييزها ؛ أنها كانت مُسْتَحِقَّةً للتمكن بحكم اسميتها، ثم مُنِعَتْه بموجب بنائها؛ لتضمنها معنى الهمزة من حروف الاستفهام، فصار الفصل كالعوض مما منعته من التمكن مع كثرة استعمالها في كلامهم كما أنها يتغير موضعها في الجملة، فتكون في موضع نصب، وفي موضع

---

(١) أى الخليل.

(٢) الكتاب ١٥٨/٢،والأصول في النحو لابن السراج٣١٥/١،تح/ عبد الحسين الفتلي،ط/ مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت ط٣ ، ١٩٨٨م.

(٣) شرح الكتاب ٤٩٢/٢،وشرح المفصل١٧١/٣

رفع ، و يعود عليها الضمير إذا كان الفعل الذي بعدها مسندًا إلى ضمير يعود على "كم"، نحو:" كم غلام جاءك"، فـ"كم" في هذا الموضع في محل رفع مبتدأ [١]

ولا يجوز الفصل بين العدد ومميزه؛ لضعف عمل "العشرين" ونحوها فيما بعدها، فلا يجوز أن تقول : "قبضت خمسة عشر لك درهمًا"، و"رأيت عشرين في المسجد رجلًا"، إلا في ضرورة الشعر [٢].

ومن هذه الضرورات قول الشاعر:

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَمَا قَدْ مَضَى ثلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاً[٣]

فامتنع الفصل لضعف العمل فيها ببعد الشبه بينها وبين العوامل بالأصل، والعوامل بالشبه[٤].

ينتج مما سبق أن:

- الخليل بذوقه اللغوي حكم على الفصل بين"كم"الاستفهامية، وبين مميزها بالظرف وحروف الجر بالجواز ،وعدَّ هذا من الجيد في العربية ، وحكمه هذا مبنى على السماع والقياس.

---

(١) شرح المفصل٣/١٧٣،و١٧٤،وشرح الجمل ٢/٤٦،و٥١

(٢) المقتضب للمبرد٣/ ٥٥،تح/محمد عبد الخالق عضيمة،ط/ عالم الكتب. – بيروت،و شرح المفصل٣/١٧٣،و١٧٤

(٣) البيت من بحر المتقارب من غير نسبة فى: الكتاب ٢/١٥٨،وأصول النحو ١/ ٣١٦ ،وشرح المفصل ٣/١٧٤،والدر المصون٢/٦٦٤

معنى البيت: الكَمِيْلُ: أى الكامل .

الشاهد: (ثَلاَثُونَ لِلهَجْرِ) حيث فصل بين ثلاثين ومميزها فى الشعر.

(٤) المقتضب ٣/٥٥،وشرح الكتاب ٢/٤٩٠،وشرح المفصل٣/١٧٣

• فمن السماع أن هذا الاستعمال مردود إلى كثرة الاستعمال ، قال السيرافي:" والذي عندي أن جواز ذلك في " كم"؛ لكثرة استعمالها وترددها في المواضع"(١).

• ومن القياس أنها كانت مُسْتَحِقَّةً للتمكن بحكم اسميتها، ثم مُنِعَتْه بموجب بنائها ، فصار الفصل كالعوض مما منعته من التمكن، كما أنها يتغير موضعها في الجملة، فتكون في موضع نصب، وفي موضع رفع ، و يعود عليها الضمير إذا كان الفعل الذي بعدها مسندًا إلى ضمير يعود على "كم"، نحو:" كم غلام جاءك"، فـ"كم" في هذا الموضع في محل رفع مبتدأ (٢)

• يضاف إلى ما سبق أن "كم" يجوز حذف تمييزها، ويُكْتَفي بالدلالة عليه مما يجري ذكره، أو مما يقتضيه سياق الكلام ، فإذا لم يكن بعد "كم" ما يصح أن يكون تمييزًا ، فاعلم أنه محذوف لتقدم ما يدل عليه ،أو يمكن تقديره من سياق الكلام ،نحو قولك:" كم عبدُ اللهِ ماكثٌ"، فعبد الله مبتدأ، وماكث خبره، وتمييز"كم" محذوف دل عليه سياق الكلام ؛لأن السائل يسأل عن مقدار مكث عبد الله من الزمان، فيكون التقدير:" كم يومًا"، أو" كم شهرًا"، أو ما شابه ذلك، وكم في موضع نصب، ظرف زمان؛ لأن "كم" يُسْأَلُ بها عن كل مقدار، فجاز أن يُسْأَلَ بها عن الزمان وعن المكان وعن المصادر وعن الأسماء(٣).

• مما يسترعى النظر أن الخليل خص "كم" الاستفهامية بالفصل ،ولم يشر إلى "كم" الخبرية ؛لأن " كم" الخبرية تضاف إلى تمييزها، والفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز إلا في الضرورة ؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف، فصارا كالكلمة

---

(١) شرح الكتاب ٢/٤٩١

(٢) شرح المفصل٣/١٧٣،و١٧٤،وشرح الجمل ٢/٤٦،و٥١

(٣) شرح الكتاب ٢/٤٩١

الواحدة، على خلاف المنصوب فإنه يجوز أن يُفْصَلَ بينه وبين ما عَمِلَ فيه، فتقول: "هذا ضاربُ اليوم زيدًا"، ولا تقول: "هذا ضاربُ اليوم زيدٍ"(١)

المسألة الخامسة: إعراب المنادى المكرر الواقع مضافـــاً

إذا وقع الاسم المنادى مضافـًا مكررًا ، فإنه يجوز في الاسم الأول وجهان من الإعراب: الضم ــ وهو القياس ــ أو النصب، فتقول: "يا زيـدُ زيدَ عمروٍ" بجواز الوجهين الضم ،والنصب" في الاسم الأول وكلا الوجهين مسموع عن العرب ،وهما سواء في المعنى(٢).

وحول وقوع الاسم المنادى مكررًا مضافـًا نقل سيبويه كلام شيخه الخليل ،فقال:" هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ،ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك:" يا زيدَ زيدَ عمروٍ"، و"يا زيدَ زيدَ أخينا" و،"يا زيدَ زيدَنا"، زعم الخليل ــ رحمه الله ــ ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة"(٣).

من النص السابق يتبين أن سيبويه مَثَّـلَ لنداء العلم المكرر المضاف بثلاثة أمثلة: فأضاف العلم المكرر إلى علم مثله في المثال الأول :فقال: " يا زيدَ زيدَ عمروٍ"،وفي المثال الثانى أضاف العلم المكرر إلى اسم مضاف إلى ضمير،فقال:"يا زيد زيد أخينا"، وفي المثال الثالث أضاف العلم المكرر إلى الضمير مباشرة ،فقال:" يا زيد زيدنا"، ثم ذكر حُكْمَ الخليل على الأمثلة الثلاثة بأنها كلها متساوية في العربية، وأنها لغة جيدة عن العرب

---

(١) شرح المفصل٣/١٧٥،وشرح الجمل ٢/٤٩

(٢) الكتاب ٢/٢٠٥،وشرح المفصل١/٣٤٧،والتصريح ٢/٢٢٠،و٢٢١

(٣) الكتاب ٢/٢٠٥

إذا وقع المنادى مضافـًا مكررًا ، نحو: "يا زيد زيد عمرو"، و"يا زيدَ زيدَ أخينا" و،"يا زيدَ زيدَنا" ، وقول الشاعر:

يَـا تَـيْمَ تَـيْمَ عَـدِيٍّ لاَ أَبَـا لَكُـمُ لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِـي سَـوْأَةٍ عُمَـرُ(١)

فالنحويون يجوزون الرفع ،والنصب في الاسم الأول، ويوجبون النصب في الاسم الثانى.

فالوجه الأول وهو أجود الوجهين ،وأقيسهما: ضم الاسم الأول؛ لأنه منادى مفرد معرفة، ونَصْب الثاني؛ لأنه منادى مضاف، أو على التوكيد، أو عطف البيان، أو البدل، أو على النصب بإضمار فعل تقديره : "أعني"(٢).

قال ابن السراج:" فكل اسمين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف فالجيد الضم في الأول والثاني منهما منصوب لأنه مضاف فإن شئت كان بدلًا من الأول وإن شئت كان عطفـًا عليه عطف البيان"(٣)

---

(١) البيت من بحر البسيط ،وهو لجرير فى ديوانه صـ٢١٢،تح/نعمان محمد أمين طه،ط/دار المعارف ط٣،ومنسوب لجرير فى الكتاب ٢٠٥/٢،وشرح المفصل ٣٤٨/١،ومن غير نسبة فى شرح الكافية للرضى ٣٨٥/١،تح/ يوسف حسن عمر،ط/جامعة قاريونس – بنغازى ط٢، ١٩٩٦م. معنى البيت: قوله:" "يا تيمُ تيمَ عَدِيٍّ" أضاف التيم إلى عدي ليفرق بينها، وبين تيم مرة في قريش، وتيم غالب بن فهر في قريش – أيضًا، وتيم قيس بن ثعلبة، وتيم شيبان، وتيم ضبة ،قوله: "لا أبا لكم" للغلظة في الخطاب، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب شتمًا له واحتقارًا، ثم كثر في الاستعمال حتَّى جعل في كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب،قوله:" "في سوأة" بفتح السين وسكون الواو وفتح الهمزة، وهي الفعلة القبيحة.

الشاهد : قوله:" يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ" حبث جاز فى المنادى المكرر وجهان من الإعراب هما: أحدهما نصب الأول والثاني. والوجه الآخر ضم الأول ونصب الثاني.

(٢) شرح الكتاب ١/ ٣١٦ ،وشرح المفصل ٣٤٨/١،وشرح الكافية الشافية ١٣٢١/٣

(٣) الأصول فى النحو ٣٤٣/١

ولا إشكال في ضم الاسم الأول؛ لأنه على الأصل، إذ إنه منادى مفرد علم، والمنصوب بعده تابع مضاف فلا يسأل عن علته ، وهو القياس(١).

وأما الوجه الثاني وهو نصب الاسم الأول، فقد علله سيبويه بعد أن نقل كلام الخليل، فقال: "وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان نصبًا، فلما كرروا الاسم توكيدًا تركوا الأول على الذي يكون عليه لو لم يكرروا"(٢).

فيتضح من ذلك أن علة نصب المنادى هي أن الاسم الأول مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وأن الاسم الثاني تكرر لضرب من التأكيد، فتركوا المنادى على نصبه ؛لأنه منادى مضاف وأن الاسم الثاني لا تأثير له في خفض المضاف إليه؛ لأنه لو لم يتكرر لم يكن الاسم الأول إلا منصوبًا، فلما كُرِّرَ بقي على حاله؛ ولذلك شبه الخليل إقحام الاسم الثاني بإقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه في قولهم: "لا أبا لك"؛ وذلك أن "الأب" مضاف إلى "الكاف" بدليل نصب "الأب" بالألف و"الأب" لا يكون إعرابه بالحروف إلا في حال إضافته إلى غير متكلم، فلما نصب بالألف دل على إضافته، ثم أقحمت اللام، فلم يكن لها تأثير في إضافة الكاف إلى "الأب" إلا تأكيد معنى الإضافة، وإصلاح اللفظ، وشبهه أيضًا بقولهم في الترخيم: "يا طلحةَ أقبل"، إذ أدخلوا الهاء توكيدًا وهم يريدون الترخيم؛ لذلك حركوها بحركة ما قبلها، ولو لم ينووا إقحامها لبنوها على الضم(٣).

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٠٨/٢،وشرح الكافية الشافية ١٣٢١/٣

(٢) الكتاب ٢٠٦/٢

(٣) الكتاب ٢٠٦/٢،والنكت فى تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمرى ١٦١/٢،تح/ رشيد بلحبيب ط(١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)،وشرح المفصل ٣٤٧/١

وإن كان ما قاله الخليل فيه فصل بين المتضايفين[١]، وهما كالشيء الواحد؛ إلا أن هذا الفصل مغتفر، وكأنه لا فصل؛ لاتحاد الاسمين لفظًا ومعنى؛ لأن الاسم الثاني، أُجْرِيَ على لفظ الأول تأكيدًا، فلم تبطل الإضافة، كما تقول:" اجتمعت أهل اليمامة، فلم يبطل التأنيث بإدخال الأهل [٢].

أضف إلى ما سبق: أن النداء كثير الاستعمال محتمل للتغيير[٣]

مما سبق يمكن استنتاج ما يأتي:

- إذا وقع الاسم المنادى مضافًا مكررًا ، فإنه يجوز في الاسم الأول وجهان من الإعراب: الضم أو النصب، فتقول: "يا زيدُ زيدَ عمروٍ" بجواز الوجهين الضم ،والنصب" في الاسم الأول وكلا الوجهين مسموع عن العرب ،وهما سواء في المعنى، وهذا تفسير النحاة لكلام سيبويه ،مع أن كلام سيبويه لا يحتمل هذا .
- اتفق النحويون على وجه الضم في الاسم الأول؛ لأنه منادى مفرد معرفة، والنصْب في الاسم الثاني؛ لأنه منادى مضاف، أو على التوكيد، أو عطف البيان، أو البدل، أو على النصب بإضمار فعل تقديره: "أعني، واختلفوا في توجيه الوجه الثانى، وهو النصب في الاسم الأول، فالخليل، وسيبويه يريان أن النصب في الاسم

---

(١) الفصلِ بين المضاف والمضاف إليه خاصٌ بالشعر،و شاذٌ في الكلام؛ لأنه قبيحٌ أن يُفصلَ بين شيئين هما كشيءٍ واحدٍ وليسا في تقدير المنفصلين، بل الثاني منهما فى موضع التنوين من الأول؛لذا لم يَسُغِ الفصل بينهما،ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٤ /١٧٠ تح/مجموعة من المحققين،ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ،ط١(١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م).

(٢) شرح الكتاب ٣١٦/١،وحاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢٢٨/٣،تح/طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية – مصر

(٣) ينظر: النكت ١٦١/٢

الأول على أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وأن الاسم الثاني تكرر لضرب من التأكيد، فتركوا المنادى على نصبه ؛لأنه منادى مضاف وأن الاسم الثاني لا تأثير له في خفض المضاف إليه ،واتفق المبرد في أحد قوليه مع ما ذهب إليه الخليل ، وسيبويه، وذهب في قوله الآخر إلى أن الأول مضاف إلى اسم محذوف وأن الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور وتقديره: يا زيدَ عمروٍ زيدَ عمروٍ، فحذف "عمرو" الأول اكتفاء بالثاني ولدلالته عليه(١).

وذهب السيرافي إلى أن الأصل في قولك :" "يا زيد زيد عمرو" هو:"يا زيدَ زيدَ عمروٍ"، فيكون "زيد عمرو" الثاني نعتًا للأول، مثل قولك:" يا زيد بن عمرو"، ثم تُتْبِعُ حركةَ الأولِ المبني حركةَ الثاني المعرب لأن" زيد عمرو" في بيانه الأول مثل: "ابن عمرو"(٢)

• استعان الخليل على تصحيح ما ذهب إليه بعلة الحمل في قولهم:" "يا زيد زيد عمرو"، و"يا زيدَ زيدَ أخينا" و،"يا زيدَ زيدَنا" على قولهم:" "لا أبا لك"؛ وذلك لأن "الأب" مضاف إلى "الكاف" بدليل نصب "الأب" بالألف، و"الأب" لا يكون إعرابه بالحروف إلا في حال إضافته إلى غير متكلم، فلما نصب بالألف دل على إضافته، ثم أقحمت اللام، فلم يكن لها تأثير في خفض الكاف إلا تأكيد معنى الإضافة .

المسألة السادسة: ما لا تلحقه ألف الندبة

مما لا تلحقه ألف الندبة ـ عند الخليل ـ صفة الموصوف، وعدَّ إلحاقها لها من الخطإ(٣) ، وهذا ما أثبته سيبويه في كتابه، فقال:" والموصوف إنما تقع ألفُ الندبة

---

(١) المقتضب ٢٢٧/٤،والنكت ١٦١/٢،وشرح المفصل٣٤٧/١

(٢) شرح الكتاب ٣١٦/١،والنكت ١٦١/٢،وشرح المفصل٣٤٧/١

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبرى ٣٤٣/١،تح/عبد الإله النبهان،ط/ دار الفكر – دمشق، دمشق، ط١ (١٤١٦هـ ١٩٩٥م)،وشرح المفصل٣٥٩/١.

عليه لا على الوصف، وأما يونس فَيُلْحِقُ الصفةَ الألفَ، فيقول:" وازيدُ الظريفاهْ"، "واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاهْ"[١]،وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ"[٢].

أدرك الخليل بحسه اللغوي الدقيق المواقع السليمة الصحيحة للكلام العربى ،ملاحظًا الدقائق الأسلوبية في التعبير، وأن لبعض الأدوات والصيغ مواطن لا تبرحها ،ومن هذه الأساليب إلحاق ألف الندبة صفة الموصوف،وهذا خطأ عند الخليل ؛ لأن الصفة ليست المقصودة بالندبة، وإنما المقصود هو الموصوف ،ولأن الصفة ليست ملازمة للموصوف المندوب؛ لذا لم تلحقها علامة الندبة، بخلاف المضاف إليه لأنه من تتمة المضاف،و أن الصفة لا تلحقها علامة الندبة مثلها مثل النكرة، و لئلا تصير اسمًا مبنيًا[٣] فالصفة خارجة عن النداء ،والندبة لا تكون إلا للمنادى ،ولا تدخل في غيره ،فما كان خارجًا عن النداء فالندبة مفارقة له[٤]

وما روي عن بعض العرب من قوله:"واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاهْ " فهو من الشاذ الذي لا يُعْبأ به ولا يقاس عليه[٥] .

مما نقله سيبويه عن شيخه يتضح ما يأتي:

- أن الخليل يمنع إلحاق ألف الندبة بصفة الموصوف، وأن ماورد من كلام العرب من قولهم:"واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاهْ "، محمول على الخطإ

---

(١) رُوِيَ عن بعض العرب أنه ضاع منه جُمجمتان – أي قَدَحَان– فقال "واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه" فألقى علامة الندبة على الصفة، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري ٣٠٠/١،ط/ المكتبة العصرية،ط١،(١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م).

(٢) الكتاب ٢٢٥/٢،و٢٢٦.

(٣)اللباب في علل البناء ٣٤٣/١،وشرح المفصل ٣٥٩/١.

(٤)النكت ١٧٢/٢.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠١/١.

- أن الخليل يختلف مع يونس بن حبيب في هذه المسألة ؛لأن يونس أجاز إلحاق ألف الندبة لصفة الموصوف اعتمادًا على السماع، والقياس.

فمن السماع ما نُـقِلَ عن بعض العرب قوله:" واجُمْجُمَـتَيَّ الـشَّـامِـيَّـتَـيْـنَـاهْ "

وأما القياس :فقد قاس اتصال الصفة بموصوفها على اتصال المضاف بالمضاف إليه ،وإلحاق ألف الندبة بالمضاف إليه جائز فيجوز أن تقول: "واعبد زيداه"، "واغلام عمراه"، فيكون إلحاقها بالصفة جائز؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، فإذا جاز أن تلقي علامة الندبة على المضاف إليه، كذلك يجوز أن تلحق ألف الندبة صفة الموصوف؛ لأن الصفة والموصوف كالشئ الواحد(١).

- ما قاله يونس مردود بالسماع والقياس أيضًا، فمن السماع : أن ما سُمِعَ عن العرب من قولهم:"واجمجمتي الشاميتيناه"، فهو على غير ما يزعم؛ لأنهم يلحقون هذه الصورة بما ليس مندوبًا، ولا منادى، فمنهم من يقول:" قام زيداه"، يقصد: " قام زيد".

ومن القياس :أن المضاف شديد الاتصال بما أضيف إليه، فلا يحتمل الفصل بينهما، وليس الصفة مع موصوفها كذلك، ألا ترى أنهم يفصلون بين الموصوف وصفته ،فيقولون:" هَذَا رَجُلٌ زَيْدًا ضَارِبٌ"، وهذا لا يتحقق في المضاف والمضاف إليه ؛لأن المضاف إليه واقع موقع الجزء من المضاف، بحيث لا يجوز السكوت عليه بدون

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٠/١،واللباب ٣٤٤/١،وشرح المفصل ٣٥٩/١،وشرح الجمل ١٢٩/٢.

ذكر المضاف إليه، ألا ترى أنك لو قلت "عبد" في قولك: "عبد زيد"، أو "غلام" في قولك:" غلام عمرو" لم يتم الكلام إلا بذكر المضاف إليه، بخلاف الصفة فإنك بالخيار في الإتيان بها وعدمه ،فلو قلت "زيد" في قولك:" هذا زيد الظريف" يتم الكلام بذكر الموصوف دون ذكر الصفة، وكنت في ذكرها مخيّرًا إن شئت ذكرتها، وإن شئت لم تذكرها، وهذا كافٍ في صحة الانفصال حكمًا(١).

المسألة السابعة :ما لا يجوز أن يُـــنْـــدَب

نَدَبَ الميتَ أَي بكى عليه وعَدَّدَ مَحاسِنَه ،ونَدَبَ الميت بعد موته من غير أَن يُقَيَّد ببكاء وهو من النَّدْب للجراح لأَنه احْتِراقٌ ولَذْعٌ من الحُزْن ،والنَّدْبُ أَن تَدْعُوَ النادِبةُ الميتَ بحُسْنِ الثناءِ في قولها وافُلاناهْ واهَناه واسم ذلك الفعل النُّدْبةُ وهو من أَبواب النحو كلُّ شيءٍ في نِدائه وا فهو من باب النُّدْبة (٢)

فالمندوب مدعو، لكنه على سبيل التفجع، فأنت تدعوه، وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب كأنك تعده حاضرًا، ولما كان المندوب مدعوًا بحيث لا يسمع أتوا في أوله بـ "يا" أو "وا" لمد الصوت(٣).

واشترط الخليل أن يكون المندوب معرفة ،ومنع ندب النكرة لما فيه من الإبهام ،وعن هذه المسألة تحدث سيبويه،ونقل كلام شيخه عنها، فقال:" هذا باب ما لا يجوز أن يُندب، وذلك قولك: " وارَجُلاه "، و"يا رَجُلَاه"، وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال، وقال الخليل رحمه الله: إنما قبح لأنك أبهمت، ألا ترى أنك لو قلت: "واهذاه"، كان قبيحًا؛ لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع

---

(١) المقاصد الشافية ٣٨٧/٥.

(٢) اللسان ٤٣٨٠/٦ (ن.د.ب)

(٣) شرح المفصل ٣٥٨/١

بأعرف الأسماء، وأن تخص ولا تُبهم؛ لأن الندبة على البيان" [١].

راعى الخليل بذوقه السليم حال المخاطب في الكلام العربى؛ فاشترط عدم الإبهام في نداء المندوب لما فيه من إيقاع المخاطب في لبس، يؤدى إلى تأخر مشاركته الوجدانية التي يحتاجها النادب

قال الأعلم :" الندبة حزن وبكاء على فائت لا عوض منه في فضل ،وإحسان ،وشجاعة ،وقيام بأمرٍ لا يقوم به غيره ،فيحتاج إلى تعظيم الأمر الذى حزنوا له ،وبَكَوْا عليه ،.....، فيجب أن لا يأتوا فيه من اللفظ إلا بما يُعْرَفُ و يُشْهَرُ؛ فلهذا لم تُنْدَبْ النكرة ،ولا المبهم ، كما لا يجب أن يَنْدِبَ الإنسان من لا يعنيه أمره، ولا يؤلمه فَقْدُه"[٢]

فلا تجوز ندبة النكرة ،ولا الاسم المبهم كالضمير، واسم الإشارة، واسم الموصول، واسم الجنس، ،فلا يقال:"وا رَجُلَاه"، ولا " وا إنتاه" ، ولا "وا هذاه"، ولا " وا من ذهباه"؛ لإبهامهما، فلا يخص واحدًا بعينه فيذهب المقصود من الندبة، وهو أن يظهر النادب عذره في تفجعه على المندوب ،فيحصل التأسي بذلك فيخف ما به من المصيبة وذلك يتحقق بندبة المعرفة[٣].

وإذا كان اسم الجنس غير مفرد نحو: "وا غلام زيداه"، أو اسم موصول مُتَعَيَّن بصلته ،نحو:"وا من حفر بئر زمزماه" ،فندبته جائزة ؛لأنه في الشهرة كالعلم ،ولأنه منقبة وفضيلة له، فصار ذلك علمًا عليه، ويعرف به، فجرى مجرى الأعلام، فكأنك قلت: "وا عبد المطلباه"؛ وذلك لأن عبد المطلب هو الذي أظهر زمزم

---

(١) الكتاب ٢٢٧/٢

(٢) النكت ١٧٣/٢

(٣) الانصاف ٣٦٣/١،وشرح المفصل ٣٦٠/١،وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ٦٥/٢ ،تح/عبد الحميد هنداوي،ط/ المكتبة التوفيقية – مصر

بعد دثورها من عهد إسماعيل عليه السلام[١]

نقل سيبويه عن شيخه أنه لا يستقبح ندبة اسم الموصول، إذا كان له صلة تعيِّنه، فقال:" وزعم[٢] أنه لا يستقبح "وامَن حفر بئر زَمزماه"؛ لأن هذا معروف بعينه، وكأن التبيين في الندبة عذر للتفجع فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب"[٣]

ومن ذلك قول الشاعر:

يا قتيلًا قوض الدهر به سقف بيتي جميعًا من عل[٤]

ففي البيت السابق ندب الشاعر النكرة فقال :"يا قتيلًا" ،والذى أجاز هذا هو أن المندوب متعين عند المخاطب ،ومعروف لديه ،- وهو كليب زوج جليلة بنت مرة وقتله جساس أخوها- فصار بمنزلة المعرفة[٥].

مما سبق يتبين الآتي :

- اشترط الخليل عدم الإبهام في الاسم المندوب مراعاة لحال المخاطب؛ لأن سياق الحال يقتضى التبيين عن المندوب؛ لأن الندبة تستلزم موقفًا فيه تفجّع وألم من شيء مُحَدَّد وقع للنادب ، فيكون إبهام المندوب سببًا في إيقاع المخاطب في لبس، فتتأخر مشاركته الوجدانية التي يحتاجها النادب .

---

(١) الأصول ٣٥٨/١،وشرح المفصل ٣٦٠/١ ،والهمع ٦٥/٢

(٢) أى الخليل رحمه الله

(٣) الكتاب ٢٢٨/٢ .

(٤) البيت من بحر الرمل وهو لجليلة بنت مرة أخت جساس ،قالت هذا البيت لما قتل أخوها جساس زوجها كليباً ، ينظر:التعازى والمراثى والمواعظ والوصايا للمبرد صـ٢٧٨،تـح/ إبراهيم محمد حسن الجمل ط/ نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،و نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ٢١٦/٥ ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان – ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

(٥) نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ٢١٥/٥،و٢١٦ .

• إذا كان المندوب اسمًا مبهمًا ،لكنه مُتَعَيَّن جاز ندبه نحو قولهم :"وا من حفر بئر زمزماه"؛ لأنه في الشهرة كالعلم ،ولأنه منقبة وفضيلة له، فصار ذلك علمًا عليه، و مُتَعَيَّنًا به بعينه، فجرى مجرى الأعلام ،ومنه أيضًا قول الشاعر:

يا قتيلًا قوض الدهر به سقف بيتي جميعًا من عل

ففي البيت السابق ندب الشاعر النكرة فقال :"يا قتيلًا" ،والذى أجاز هذا هو أن المندوب متعين عند المخاطب ،ومعروف لديه.

• الندبة نوع من النداء، فكل مندوب منادى، وليس كل منادى مندوبًا، إذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته، لأنه يجوز أن ينادى المنكور، والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة(١)

المسألة الثامنة :العطف على الضمير المتصل المرفوع

إذا كان الضمير المتصل في موضع رفع ،فإنه لايجوز العطف عليه إلا بعد تأكيده، نحو قولك: "زيد قام هو وعمرو"، و"قمت أنا وزيد"،ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ (٢)، لما أراد العطف على الضمير في الفعل "اسكن"؛ أكَّدَ بالضمير المنفصل، ثم أتى بالمعطوف، ومثله قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ ﴾ (٣) فأكد الضمير المرفوع في قوله: "يراكم"، ثم عطف عليه(٤).

وقد تنبه الخليل ــ رحمه الله ــ إلى هذا الأسلوب العربى ،فأشار إلى أن العطف على

(١) شرح المفصل ٣٦٠/١

(٢) جزء من الآية رقم (٣٥) من سورة البقرة .

(٣) جزء من الآية رقم (٢٧) من سورة الأعراف .

(٤) شرح المفصل ٢٨٠/٢

الضمير المتصل المرفوع قبيح ،ولا يجوز

إلا بعد تأكيده بضمير منفصل، وفي هذا يقول سيبويه:" وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قِبَلِ أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرًا يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه"(١).

استُقْبح العطف على الضمير المتصل المرفوع ؛لأن الضمير فاعل متصل بالفعل، فصار كحرف من حروفه؛ لشدة اتصاله به ؛و لأن الفاعل لازم للفعل، و لا بد له منه؛ لذلك تغير له آخر الفعل، فتقول: "ضربْت وضربْنا"، فسكنت الباء، وقد كانت مفتوحة،،وقد يكون الضمير مستترًا في الفعل، نحو قولك: "قم"، و"اضرب" ،و"زيد قام"؛ لأجل ذلك قَبُحَ العطف على الضمير من غير تأكيده؛ لأنه يصير كالعطف على لفظ الفعل، وعطف الاسم على الفعل ممتنع(٢)

قال سيبويه :" وأما "فَعَلْتُ" فانهم قد غيروه عن حاله في الإظهار، أسْكِنَتْ فيه اللام فكرهوا أن يَشْرك المظهرُ مضمرًا يُبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كألف أعطيتُ" (٣).

فمن أمثلة المستقبح، قولك:" قمت وزيد"، و"أفعل وعبد الله"، و"إن الزيدين قاما وأخوك"، ومثال المُسْتَحْسَن المؤكّد ،قولك: " قمت أنا وزيد"، و"خرجنا نحن وأصحابك" ،و"إنّ الزّيدين خرجا هما وأخوك"(٤).

ومن المستحسن أيضًا أن يدخل بين المضمر وبين المعطوف عليه كلام يكون عوضًا من التوكيد، مثل قولك:" أقمت بالبصرة وزيد"، و"ما خرجت ولا زيد"، وجاء مثل

---

(١) الكتاب ٣٧٨/٢

(٢) أصول النحو ١١٩/٢،وشرح الكتاب ١٤٣/٣و،شرح المفصل ٢٨١/٢

(٣) الكتاب ٣٧٨/٢

(٤) شرح الكتاب ١٤٣/٣.

ذلك في مواضع من كتاب الله عز وجلّ ، منها قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴿١٤٨﴾ ﴾ [1]، فعطف" آباؤنا" على النون والألف في "أشركنا"، و"لا" الداخلة بينهما عوض من التوكيد، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَإِنَّا لَمُخۡرَجُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [2]، فعطف "آباؤنا" على النون والألف، و"ترابًا" عوض من التوكيد، ومنها قوله تعالى: قَالَ تَعَالَى:﴿ فَقُلۡ أَسۡلَمۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ ﴾ [3] فـ"من" رُفِعَ بالعطف على التاء، وما بين التّاء و "من" عوض من التوكيد[4].

ومما يسترعى النظر أن العطف على الضمير المرفوع من غير توكيده بضمير منفصل يتفاوت في القبح ، فقولك: "زيد ذهب وعمرو"، أو " قم وعمرو" أقبح من قولك: "قمت وعمرو"؛ لأن الضمير في "قمت" له صورة، ولفظ، وليس له صورة في قولك : "قم وعمرو"، وقولك: " قمت وزيد" أقبح من قولك: " قمنا وزيد"

لأن الضمير في"قمت" على حرف واحد، فهو بعيد من لفظ الأسماء، والضمير في "قمنا" على حرفين، فهو أقرب إلى الأسماء، وعلى هذا كلما قوي لفظ الضمير، وطال، كان العطف عليه أقل قبحًا[5].

مما تقدم عرضه يتبين الآتي :

---

(١) جزء من الآية رقم (١٤٨) من سورة الأنعام .

(٢) الآية رقم (٦٧) من سورة النمل .

(٣) جزء من الآية رقم (٢٠) من سورة آل عمران .

(٤) شرح الكتاب ١٤٣/٣

(٥) شرح المفصل ٢٨٠/٢

• استقْبح الخليل العطف على الضمير المتصل المرفوع ،وبين النحويون من بعده العلة من هذا القبح ، قال سيبويه:" وأما "فَعَلْتُ" فانهم قد غيروه عن حاله في الإظهار، أسْكِنَتْ فيه اللام فكرهوا أن يَشْرك المظهرُ مضمرًا يُبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كألف أعطيتُ"(١)

فلشدة اتصال الضمير بالفعل قَبُحَ العطف على الضمير من غير تأكيده؛ لأنه يصير كالعطف على لفظ الفعل، وعطف الاسم على الفعل ممتنع.

• اتخذ النحويون كلام الخليل حجة في ترجيح مذهبهم ،وردًا على كل من خالفهم من الكوفيين الذين أجازوا العطف على الضمير المرفوع المتصل.

• احتج الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه بقوله تعالى:﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧ ﴾ (٢) فعطف "هو" على الضمير المرفوع المستتر في: "اسْتَوَى"، والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق، هو مطلع الشمس؛ فدل على جوازه ،وما احتج به الكوفيون مردود؛ لأن الواو في الآيتين للحال، و ليست عاطفة، والمراد به جبريل وحده، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق، وقيل: فاستوى على صورته التي خلق عليها في حالة كونه بالأفق، وإنما كان قبل ذلك يأتي النبي –ﷺ– في صورة رجل(٣).

(١) الكتاب ٣٧٨/٢

(٢) الآيتان رقم (٦، و٧) من سورة النجم

(٣) الإنصاف ٣٨٨/٢، و٣٩٠ .

المبحث الثاني

معطيات الذوق اللغوي في استعمال الأفعال

المسألة الأولى: الجزم بـــ" كيـــف"

الجزم بـ"كيف" غير صحيح ؛ لضعفها ونقصها عن تصرف أخواتها بكونها اسمًا،ولا يخبر عنها، فلا يقال:"كيف في الدار؟"، كما يقال:"من في الدار؟ "، ولا يعود إليها ضمير، فلا يقال: "كيف ضربته؟ "[١].

لذلك استكره الخليل الجزم بها ،ونقل سيبويه هذا عن شيخه، فقال :" وسألت الخليل عن قوله كيف تصْنَعْ أَصْنَعْ فقال هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حالٍ تَكُنْ أَكُنْ"[٢]

الكثير في "كيف" أن تكون استفهاميةً ، وقد ترد شرطًا في المعنى فحسب، ولا تعمل شيئًا ؛لأن أصلها الاستفهام، قال تعالى: ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾ [٣] ، والمعنى: على أي حال يشاء الإنفاق ينفق، فـــ"كيف" هنا اسم شرط، ولكنها لم تجزم الفعل، كما لم تجزم في الاستفهام[٤] . وهذا تفسير قول الخليل :"وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء"[٥].

---

(١) شرح المفصل ١٤٢/٣

(٢) الكتاب ٦٠/٣

(٣) جزء من الآية رقم (٦٤) من سورة المائدة

(٤) شرح التسهيل ٧٠/٤،و٧١

(٥) الكتاب ٦٠/٣

على أن "كيف" تكون للمجازاة من حيث المعنى لا من حيث العمل[١].

فـ" كيف" تأتى على وجهين هما:

الأول: كيف الاستفهامية ، ويستفهم بها عن حالة الشيء نحو:"كيف صحتك"؟ ، وهذا هو الاستفهام الحقيقى بها ؛ولكنه قد يُصْرَفُ إلى معانٍ أخرى كالتعجب ،والنفي ،والإنكار ،والتوبيخ .

الآخر: كيف الشرطية ،وهى أداة شرط غير جازمة تقتضى فعلين أحدهما: فعل الشرط ،والآخر جوابه ،ويجب أن يكونا متفقين في اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو: "كيف تَعْمَلُ أعْمَلُ"[٢].

ولو جُزِمَ بـ"كيف"، لعرف ذلك بالسماع أو بالقياس على المسموع ، ولكنه لم يثبت فيه سماع،ولا وجه للقياس في الجزم بها [٣].

قال ابن السراج :" ولو جازت العرب بها لاتبعناها [٤]

وقال العكبرى:" استعمال مثل هذا بعيد ولو ورد عن ثقة فوجهه أنه قصد حالًا معلومة بقرينة تميزها عنده وهذا يصح مع الرفع لا مع الجزم"[٥]

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ١٨٦٨/٤، تح/ رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب،ط/مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١،(١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م)

(٢) معجم حروف المعانى فى القرآن الكريم لمحمد حسن الشريف صـ٨١٠ ،ط/مؤسسة الرسالة - بيروت ط١،(١٤١٧هـ- ١٩٩٦م) .

(٣) اللباب ٦٣/٢،وشرح المفصل١٤٢/٣،و البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية للصنعانى صـ١٤٦٥ (رسالة) إعداد: محمد عبدالستار على أبو زيد ،جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالزقازيق ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

(٤) الأصول ١٩٧/٢،و١٩٨

(٥) اللباب ٦٣/٢.

وخالف الكوفيون[١] مذهب الخليل،وتبعهم قطرب[٢] من البصريين، فأجازوا الجزم بـ"كيف"، وحجتهم أن معنى "كيف" كمعنى بعض الأدوات الجازمة، فمعناها كمعنى "كيفما" في قولك: "كيفما تكنْ أكنْ" أى في حال تكن أكن ،وكمعنى "أينما" في قولك:" أينما تكن أكن " أى في أى مكان تكن أكن، فلما شابهت "كيف" بعض الأدوات الجازمة في المعنى وجب أن يُجْزَمَ بها كما يُجْزَمُ بغيرها من الأدوات الجازمة [٣] .

وما احتج به الكوفيون مردود من ثلاثة أوجه :

الأول : أنه لو كان معناها كمعنى الأدوات الجازمة، لجاز لك أن تقول:" "كيف تكن أكن" ،ولكن هذا لم يُسْمَعْ عن العرب ، فدل ذلك على أن الجزم بها غير جائز.

الثانى: أن معنى أدوات الشرط تعليق فعل بفعل، و"كيف" لا يتحقق فيها هذا المعنى[٤].

الثالث : أن "كيف" قصرت عن أدوات الشرط، بكونها لا يكون الفعلان معها إلا متفقين في اللفظ ، مثل قولك :"كيف تجلسُ أجلسُ" ومع أدوات الجزم يكون الفعلان متفقين نحو: "متى تجلسْ أجلسْ، ومختلفين نحو:"متى تجلسْ أركبْ[٥].

والراجح ما ذهب إليه الخليل،و جمهور البصريين لقوة مذهبهم في السماع والقياس فمن السماع أن الجزم بـ"كيف" غير مسموع عن العرب ،ومن القياس؛ لضعفها، ونقصها عن تصرف أخواتها بكونها لا يخبر عنها ، فلا يقال: " كيف في الدار؟ " ،

---

(١) ينظر مذهب الكوفيين فى: الأصول ١٩٧/٢،و اللباب ٦٢/٢،وشرح الجمل ١٩٥/٢،وشرح الكافية ٢٠٦/٣

(٢) ينظر مذهب قطرب فى: شرح الجمل ١٩٥/٢،والارتشاف ١٨٦٨/٤

(٣) الإنصاف ٥٢٩/٢ .

(٤) اللباب ٦٢/٢.

(٥) الارتشاف١٨٦٨/٤

كما يقال : "من في الدار؟ " ؛ لأن شرطها وجزاءها متفقان، فلا يجوز كيف تكون أقوم"، بل "كيف تكون أكون"[١].

مما تقدم يتبين الآتي :

- معنى الاستكراه في كلام الخليل معناه القبح أى أن الخليل استقبح الجزم بـ"كيف"
- لم يمنع الخليل أن تكون "كيف" أداة شرط غير جازمة تقتضى فعلين أحدهما: فعل الشرط ،والآخر جوابه ،ويجب أن يكونا متفقين في اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو: "كيف تَعْمَلُ أعْمَلُ"،وهو بذلك يتفق مع الكوفيين في أن "كيف" ترد شرطية في المعنى ،ولكنه يختلف معهم في إعمالها الجزم في الفعلين بعدها
- حمل بعض النحويين كلام الخليل على الشذوذ،قال الرضى:" ولا يجوزه البصريون إلا شذوذا"[٢]،وحمله بعضهم على المنع ،وهو الأكثر،والأشهر[٣] .

المسألة الثانية :اقتران "إذا" الفجائية بالفاء في جواب الشرط

قد تغني "إذا" الفجائية عن الفاء في جواب الشرط، فتقول: "إن تأتني فأنا مكرم لك"، وإن شئت قلت: "إذا أنا مكرم لك"، وذلك لتقارب معنييهما؛ لأن المفاجأة والتعقيب متقاربان،ومنه قول الله تعالى:﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾[٤]، أي: فهم يقنطون"[٥].

---

(١) اللباب ٦٣/٢،وشرح المفصل١٤٢/٣

(٢) شرح الكافية ٢٠٦/٣.

(٣) اللباب ٦٣/٢،وشرح المفصل١٤٢/٣

(٤) جزء من الآية رقم (٣٦) من سورة الروم .

(٥) شرح المفصل ١٢٦/٣

لذلك منع الخليل اقتران "إذا" الفجائية بالفاء ،قال سيبويه: " وزعم الخليل أن إدخال الفاء على "إذا" قبيحٌ، ولو كان إدخال الفاء على إذا حسنًا لكان الكلام بغير الفاء قبيحًا؛ فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت إذا هاهنا جوابًا كما صارت الفاء جوابًا"(١)

إذا كانت جملة جواب الشرط جملةً يصلح الابتداء به، كالأمر والنهي والابتداء والخبر، فإنها تحتاج إلى ربطها بما قبلها؛ لئلا يُظَنَّ أنها كلام مستأنف غير جزاء لما قبلها، فتفتقر إلى ما يربطها بما قبلها، فأتوا بالفاء؛ لأنها تفيد الاتّبَاع، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها، إذ ليس في حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء، فلذلك خصوها من بين حروف العطف،وقد تحل "إذا" الفجائية محل الفاء؛ وذلك لتقارب معنييهما؛ لأن المفاجأة والتعقيب متقاربان(٢)

لذلك أدرك الخليل ـ رحمه الله ـ أن اقتران "إذا" الفجائية بالفاء قبيح ؛ لأن "إذا" الفجائية تشبه الفاء في كونها لا يبتدأ بها، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها ؛ لذا تقوم "إذا" الفجائية مقام الفاء" في ربط فعل الشرط بجوابه ،سواء أكانت الأداة" جازمة مثل: "إن" الشرطية، أم كانت الأداة غير جازمة مثل "إذا" الشرطية، فمثال "إن" الشرطية، قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ (٣)، فجملة "هم يقنطون" جواب "إن" والرابط "إذا" الفجائية، و مثال "إذا" الشرطية غير الجازمة ،قوله تعالى:﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ (٤)،

(١) الكتاب ٦٤/٣

(٢) شرح المفصل ١٢٦/٣،و١١١/٥،والتصريح ٤٠٧/٢

(٣) جزء من الآية رقم (٣٦) من سورة الروم .

(٤) جزء من الآية رقم (٢٥) من سورة الروم .

فجملة " أنتم تخرجون"، جواب "إذا" الشرطية ،والرابط "إذا" الفجائية أيضًا(١).

فتغني "إذا" الفجائية عن الفاء في جواب الشرط، تقول: "إن تأتني فأنا مكرم لك"، وإن شئت قلت: "إذا أنا مكرم لك"، وذلك لتقارب معنييهما؛ لأن المفاجأة والتعقيب متقاربان(٢).

من أجل ذلك لا يجتمعان؛ لأن المعوض لا يجتمع مع العوض فلا يقال: "إن يقم زيدٌ فإذا عمروٌ قائمٌ"(٣).

قال سيبويه: " وسألت الخليل عن قوله جل وعز: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ فقال هذا كلام معلقٌ بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقةً بالكلام الأول،.....،.....،ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأةً كما أن الفاء لا تجيء مبتدأةً"(٤)

وخالف الأخفش قول الخليل، فأجاز الجمع بين الفاء،و"إذا" ، إذ إن التقدير عنده في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ ،"فإذا هم يقنطون"(٥).

---

(١) التصريح ٤٠٧/٢

(٢) شرح المفصل ١٢٦/٣

(٣) الهمع ٥٥٦/٢ .

(٤) الكتاب ٦٣/٣،و٦٤

(٥) ينظر رأى الأخفش فى: الارتشاف ١٨٧٢/٤، وبالرجوع إلى معانى القرآن للأخفش : وُجِدَ أن الأخفش موافق لرأى جمهور النحاة ،حيث يقول عند تفسير قوله تعالى:" وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ"، فقوله {إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} هو الجواب لأن "إذا" معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء ٢/ ٤٧٥، تح/ هدى محمود قراعة،ط/مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، (١٤١١ هـ - ١٩٩٠م)

وما ذهب إليه الأخفش مردود بأنه لا بد من الربط بـ"إذا" للمحافظة على ما تعطيه من المفاجأة ، وبما أن حذف الفاء فيما تلزمه الفاء مخصوص بالشعر[١] .

ومما يسترعى النظر أن الربط بـ"إذا" الفجائية ليس على إطلاقه ،إنما هو مشروط بأربعة شروط هى:

الأول: أن تكون أداة الشرط هى "إن" الشرطية الجازمة ،أو"إذا" الشرطية غير الجازمة ؛ لأن "إن" أم باب الجوازم الشرطية، و"إذا" أم باب الشروط غير الجازمة [٢].

الثانى: أن تكون جملة الجواب اسمية مثبتة غير منفية ،فإن كانت جملة الجواب منفية فلا يصح الربط بـ"إذا"، وإنما يتعين الربط بالفاء مثل قولك:" إن يقم زيد فما عمرو بقائم"، ولا يصح أن تقول: "إن يقم زيد إذا ما عمرو بقائم"[٣] .

الثالث: أن تكون جملة الجواب غير طلبية ، فإن كانت طلبية بأن كانت دعائية مثل قولك:" ويل للمقصر في أداء واجبه"، وقولك: "سلام عليه"، أو كانت استفهامية مثل قولك:"من ينصرك" فلا يجوز اقترانها بـ"إذا"، وإنما يتعين الربط بالفاء، فتقول في الجملة الدعائية: "إن جاء يوم الحساب فويل للمقصر في أداء واجبه"، و "إن أطاع زيد فسلام عليه"، وتقول في الاستفهامية: "إن خذلتك فمن ينصرك"، و لا يصح الربط بـ"إذا"[٤] .

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد لا بن عقيل ١٦٣/٣،تح/ محمد كامل بركات، ط/ جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)،ط١، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ)

(٢) التصريح ٤٠٧/٢

(٣) الارتشاف ١٨٧١/٤

(٤) المساعد ١٦٢/٣

الرابع: أن لا تدخل على جملة الجواب "إنَّ" التوكيدية ،فإذا دخلت عليها لا يصح الربط بـ"إذا"، وإنما يتعين الربط بالفاء فتقول:"إن قام زيد فإنَّ عمرًا قائم"، ولا يصح أن تقول: "إن قمت إذا إن عمرًا قائم"، (١).

مما تقدم يتضح ما يأتي:

- استقبح الخليل الجمع بين "إذا" الفجائية و الفاء في جواب الشرط؛ وذلك لتقارب معنييهما؛ لأن المفاجأة والتعقيب متقاربان،و لأن في الجمع بينهما، فيه جمع بين المعوض والعوض فلا يقال: "إن يقم زيدٌ فإذا عمروٌ قائمٌ".
- المقصود بعدم الابتداء بها: أنها لا تقع في أول الكلام، بل يجب أن تكون مبنية على كلام سابق، نحو: "خرجت فإذا محمد بالباب(٢) ، والمقصود بكونها للتعقيب كالفاء: أن هذا المعنى ملحوظ فيها؛ لأن المفاجأة تعقيب، كما أنه ملحوظ في الفاء باعتبار أصل معانيها، وهو: كونها عاطفة مفيدة للترتيب، والتعقيب. وقد قيل: إن الفاء الواقعة في جواب الشرط لم تخرج عن العطف، فهى تعطف جملة على جملة، وتفيد التعقيب، وهو حكم جواب الشرط ؛ ولهذا خصت بالربط.(٣)
- يجوز الجمع بين الفاء، "وإذا" الفجائية في غير الشرط، نحو: خرجت فإذا الأسد(٤)
- الربط بـ"إذا" الفجائية أقل في الاستعمال من الربط بـ"الفاء" .

---

(١) الارتشاف ١٨٧١/٤،والتصريح ٤٠٧/٢.

(٢) شرح المفصل ١٢٦/٣

(٣) اللباب ٢/ ٥٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٤

(٤) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٢

المسألة الثالثة :الفعل المقترن بالواو أو الفاء الواقع بين الشرط والجزاء

إذا وقع الفعل المقرون بالواو أو الفاء بين فعل الشرط وجوابه، جاز فيه الجزم ، وهو الأكثر، وجاز النصب، وامتنع الرفع نحو: "إن تستقم وتجتهدَ أكرمْك"، بجزم "تجتهد" ، عطفًا على" تستقم"، وبنصبه بأن مقدرة وجوبًا(١).

وفي هذا ينقل سيبويه جواب شيخه الخليل ،فيقول:" وسألت الخليل عن قوله: "إن تأتني فتحدثَني أحدثْك"، و"إن تأتني وتحدثَنِي أحدِّثْك"، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه،.....،.....، وسألته عن قول ابن زهير(٢):

ومَن لا يُقَدِّمْ رِجْلَه مُطْمَئِنَّةً فيُثْبِتَها في مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلَقِ(٣)

فقال: النصب في هذا جيِّد(٤).

يُفْهَمُ من النص السابق أن الخليل أجاز في الفعل ــ المعطوف بالواو أو الفاء ــ الواقع بين جملتي الشرط والجزاء، في قولك: "إن تأتني فتحدثَني أحدثْك"، و"إن تأتني

---

(١) شرح الكتاب ٢٨٦/٣،و٢٨٧،وجامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني ٢٠١/٢ ،ط/ المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ،ط ٢٨ ،(١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م)

(٢) يقصد كعب بن زهير ،والبيت غير موجود فى ديوانه

(٣) البيت من بحر الطويل ،وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه صنعة الأعلم الشنتمرى صـ٢٦٠،تح/فخر الدين قباوة ،ط/دار الآفاق الجديدة – بيروت،ط٣، (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م) ، ومنسوب لكعب بن الزهير فى الكتاب ٨٩/٣،وشرح الكتاب ٢٩٢/٣،وبالرجوع إلى ديوان كعب بن الزهير تبين أن البيت غير مثبت فى الديوان ، ومن غير نسبة فى المقتضب٢٣/٢،و٦٧
معنى البيت :أنه من لم يقدم رجله مثبتا لها في موضع مستو زلق،وهو مثل ضربه الشاعر لمن لم يتأهب للأمر قبل محاولته.
الشاهد فى البيت:قوله" فيثبتها" حيث نصب الفعل بإضمار "أن" بعد "الفاء" على جواب النفي

(٤) الكتاب ٨٨/٣،و٨٩

وتحدثَنِي أحدِّثْك" وجهين من الإعراب ،هما:

الوجه الأول: النصب على أن المراد من الفعل " تأتني" هو مصدر الفعل وهو الإتيان، وعلى هذا لا يمكن عطف الفعل بعده وهو "تحدثني" عليه لأنه لا يعطف الفعل على الإسم، ولذلك كان لابد من تحويل هذا الفعل إلى مصدر أيضًا وذلك بتقدير "أنْ" الناصبة فيصير "أنْ تُحدثَني"؛ ولأن "أنْ" لا تظهر في الجملة قُدِّرَتْ تقديرًا، فيكون تأويل الجملة هو: " إنْ يَكُنْ إتيانٌ فَحديثٌ آتِك"(١).

ووجه النصب ليس مختارًا عند الخليل؛ لأن تأويله بعيد من غير حاجة إليه،فهو لا يزيد المعنى شيئًا(٢).

قال سيبويه:" وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم ، فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى، وكرهوا أن يتخطوا به من بابه إلى باب آخر إذا كان يريد شيئًا واحدًا (٣).

فتلحظ أن سيبويه بيَّن عدم اختيار الخليل لوجه النصب معللاً أن النصب الذي يحدث بوجود الفاء أو الواو لا يقدِّم شيئًا جديدًا من حيث المعنى، وهذا واضح من تأمل الجملتين:

الجملة الأولى، وهى: إنْ تَأتِني وتُحَدّثْني آتِك.

الجملة الثانية، وهى: إنْ تَأتِني وتُحَدّثَني آتِك.

---

(١) الكتاب ٨٨/٣،و شرح الكتاب ٢٩١/٣،و٢٩٢،وشرح التسهيل ٤٤/٤

(٢) الكتاب ٨٨/٣،و شرح الكتاب ٢٩١/٣،و٢٩٢،وجامع الدروس ٢٠١/٢

(٣) الكتاب ٣/ ٨٨

ففي الجملة الأولى يكون الإتيان الأخير جزاء الفعلين: الإتيان والحديث، وفي الجملة الثانية يكون الجزاء للجمع بين فعلين: الإتيان والحديث، وهكذا لا نجد فرقا في المعنى [١]

الوجه الثاني: وهو وجه الجزم، ويكون بجزم الفعل المعطوف على فعل الشرط في قولك:" "إن تأتني فتحدثْني أحدثْك"، أو "إن تأتني وتحدثْنِي أحدِّثْك"، وهذا الوجه ،هو المختار عند الخليل؛ لأن عامل الجزم في الفعل المعطوف هو العامل في فعل الشرط فيجتمع فيه تطابق اللفظيين، وظهور العامل فيهما، وإذا نصب فهو على تأويل بعيد المتناول، لا تحوج إليه إلا ضرورة التأويل في النصب [٢]

لذلك كان وجه الجزم أحسن؛ لأن العطف يكون على ملفوظ به وهو الفعل السابق، ولا يتحقق ذلك في النصب ؛لأن العطف يكون على تقدير مصدر متوهم من الفعل السابق ، وهذا تقدير بعيد [٣].

بينما إذا وقع الفعل المعطوف بالفاء أو الواو في سياق النفي فإنه يُنْصَبُ بـ"أن" مضمرة ،ووجه النصب هو الأحسن والذى حَسَّنَه وجود حرف النفي؛لأن الفعل المتقدم على المعطوف منفي، وجواب النفي النصب،فكان قريبا من الاستفهام والأمر والنهي [٤]؛ لذلك استحسن الخليل وجه النصب في قول الشاعر:

ومَــن لا يُقَــدِّمْ رِجْلَــه مُطْمَئِنَّــة فيُثْبِتَها في مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلَقِ[٥]

فقال: النصب في هذا جيِّد" [٦] ،على أن الفاء في قوله :" فيثبتها" فاء السببية لتقدم

---

(١) الكتاب ٣/٨٨،وشرح الكتاب ٣/ ٢٩١،و٢٩٢

(٢) شرح الكتاب ٣/ ٢٩١

(٣) الهمع ٢/٤٠٠

(٤) شرح التسهيل ٤/٤٥،والمقاصد الشافية ٦/١٥٨

(٥) تقدم تخريجه

(٦) الكتاب ٣/٨٨،و٨٩

النفي، ويكون معناه:" من لا يقدم رجله مثبتـًا لها يزلق" [١]

قال السيرافي:" فإذا أدخلت "لا" حَسُن النصب،.....،....، والذي حسّن النصب فيه حرف النفي"[٢].

مما تقدم يتضح الآتي:

- أن الفعل المعطوف بالواو أو الفاء الواقع بين جملتي الشرط والجزاء يجوز فيه وجهان من الإعراب ،هما: النصب، والجزم نحو قولك: "إن تأتني فتحدثَـني أحدثْك"، و"إن تأتني وتحدثْـنِي أحدِّثْك"
- المختار عند الخليل من هذين الوجهين ،هو وجه الجزم ؛ لأن عامل الجزم في الفعل المعطوف هو العامل في فعل الشرط فيجتمع فيه تطابق اللفظيين، وظهور العامل فيهما، بخلاف وجه النصب ،ففيه تكلف و تأويل بعيد من غير حاجة إليه، ولا يزيد المعنى شيئًا .
- إذا وقع الفعل المعطوف بالفاء أو الواو في سياق النفي فوجه النصب هو المختار عند الخليل؛ لأن الفعل المتقدم على المعطوف منفي، وجواب النفي النصب،؛لأنه قريب من الاستفهام والأمر والنهي ؛ لذلك استحسن الخليل وجه النصب في قول الشاعر:

ومَــن لا يُقَــدِّمْ رِجْلَــه مُطْمَئِنَّــة فيُثْبِتَها في مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلَقِ

وعبر عنه بأنه جيد .

---

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١١٩/٢، تح/محمد علي الريح هاشم – راجعه: طه عبد الرءوف سعد، ط/مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع– القاهرة ،ط/ ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م

(٢) شرح الكتاب ٢٩٢/٣

المبحث الثالث

معطيات الذوق اللغوي في استعمال الحروف

المسألة الأولى: الفصل بين "أمَّـــا" وجوابها بمعمول خبر "إنَّ"

"أَمَّـــا" بـالفتح والتشـديد، ويقـال فيهـا: "أيْـما" بإبـدال ميمهـا الأولـى يـاء اسـتثقالًا للتضعيف، تستعمل نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط معًا، ومعناها: "مهما يكن من شيء" ،فإذا قلت : " أَمَّـا زيـدٌ فـمُـنْـطَـلِـقٌ" ، فمعنـاه :" مهمـا يقـع من شـيء فزيد منطلق" ولما كانت " أَمَّـا" في معنى أداة الشرط ؛ لزمت "الفاء" جوابها ،ولا بد أن يُـفْـصَلَ بينها ،وبين الفاء الواقعة في جوابها بفاصل [1].

وهذا الفاصل إما أن يكون المبتدأ، نحو قولك:" أَمَّا زيدٌ فقائمٌ"، أو الخبر ــ والفصل به قليل ـ ، نحو قولك:"أَمَّا قائمٌ فزيد"، أو المفعول المقدم، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾ [2] "، أو المفعول المقدر بفعل يفسره الفعل المذكور، نحو قولك: أَمَّا زيدًا فأكرمته"، أو الظرف، نحو قولك:" أَمَّا اليومَ فأقوم"، أو المجرور نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ ۝١١ ﴾ [3] ، أو الحال، نحو قولك:" أَمَّا مسرعًا فزيدٌ ذاهبٌ، أو المصدر، نحو قولك: "أَمَّا ضربًا فاضرب[4]

---

(١) الارتشاف ١٨٩٣/٤،و١٨٩٤،و الهمع ٥٧٨/٢

(٢) الآية رقم (٩) من سورة الضحى

(٣) الآية رقم (١١) من سورة الضحى

(٤) الجنى الدانى في حروف المعاني للمرادى صـ ٥٢٥،و٥٢٧،تح/ فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل،ط/ دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،ط١، ١٤١٣ هـ – ٩٩٢ م، و مغنى اللبيب لابن هشام صـ ٨٢ ، تح/ مازن المبارك ،و محمد علي حمد الله ط/ دار الفكر – دمشق ط٦، ١٩٨٥م

ومن مواضع الفصل بين" أَمَّـا"، وجوابها : الفصل بمعمول "إنَّ" ،نحو قولك:" أَمَّا زيدًا فإني ضاربٌ"، على أن يكون "زيدًا" منصوبًا بـ "ضارب"(١).

واستحسن الخليل الفصل بين" أَمَّـا"، وجوابها بمعمول "إن" ،وعدَّه من جيد كلام العرب،قال سيبويه:" وسألته عن قولهم:" أما حقًا فإنك ذاهبٌ"، فقال: هذا جيد"(٢).

من المسلم به أن ما بعد "إنَّ" لايعمل فيما قبلها، فلا يجوز أن يقال:" زيدًا إنك ضاربٌ"،على أن يكون "زيدًا" معمولًا لخبر"إن"، فيكون ما بعد "إن" قد عمل فيما قبلها على معنى: "إنك ضارب زيدًا"، فهذا غير جائز؛ لأن " إنَّ" عامل غير متصرف"(٣).

ولكن إذا وقعت "إن" في جواب "أَمَّا" جاز تقديم معمول خبر "إن" عليها، فيجوز أن تقول :" أَمَّا زيدًا فإنك ضاربٌ"، فتُـعْـمِـلَ ما بعد "إن" فيما قبلها ،وإنما جاز هذا مع "أَمَّـا" دون غيرها من وجهين:

أحدهما : أن "أَمَّـا" وُضِعَتْ في كلام العرب على أن يقدم معها على الفاء، ما كان مؤخرًا بعد الفاء، ألا ترى أنك تقول:" مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ"، فتجد زيدًا بعد الفاء، فإذا وضعت "أَمَّـا" مكان "مهما"، فقلت: "أَمَّـا زيدٌ فمنطلقٌ" وجدت زيدًا قد تقدم قبل الفاء. فلما كانت "أَمَّـا" موضوعة على معنى التقديم والتأخير، جاز معها من التقديم والتأخير ما لم يجز مع غيرها(٤)

---

(١) شرح المفصل ١٢٥/٥

(٢) الكتاب ١٣٧/٣

(٣) الكتاب ١٣٥/٣،وشرح الكتاب ٣٦٢/٣،والاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ٣٠/١،تح/ مصطفى السقا – حامد عبد المجيد،ط/ دار الكتب المصرية – القاهرة ١٩٩٦ م

(٤) شرح الكتاب ٣٦٢/٣،والاقتضاب ٣٠/١

الآخر: أنه لو استحال أن يعمل خبر "إن" فيما قبلها مع "أَمَّا"، لما جاز أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾ [1] ، فكما جاز لما بعد الفاء أن يعمل فيما قبلها مع "أَمَّا"، كذلك جاز في خبر "إن"[2]

ومما يسترعى النظر أيضـًا أنه مع جواز إعمال ما بعد "إن" فيما قبلها، يجوز أيضـًا كسر همزة "إن" ،ومن ذلك قولهم:"أما حقـًا فإنك ذاهبٌ"، و:" أَمَّا زيدًا فإنك ضاربٌ" بكسر همزة "إن" ،وإنما حَسُنَ كسر همزة "إن" في هذا الموضع ؛ لوجود أداة الشرط " أَمَّا" ؛لأن "أَمَّا" تسوغ تقديم ما بعد الفاء على" الفاء"، وإن لم يكن في الكلام "أَمَّا" امتنع كسر همزة "إن" وتعين فتح همزتها؛ لذا مُنِعَ إعمال ما بعد "إن" فيما قبلها، ومُنِعَ أيضـًا كسر همزتها في قولهم:" أحقـًا أَنَّك ذاهبٌ"[3].

قال الرضى:" وإذا جئت بـ"أَمَّا" فقلت: "أما حقـًا فإنك ذاهب، وأما جهد رأيي فإنك قائم، فالكسر هو الوجه ،.....،.....، وذلك لأن معمول ما في حيز "إن" يتقدم عليها مع "أما"،...،....، نحو: "أما يوم الجمعة فإنك سائر"، و"أما زيدًا فإنك ضارب"، ولا يتقدم عليها من دون "أما"، فاضطررت إلى فتح "أن"[4].

مما سبق يتضح الآتي:

• في هذه المسألة ساق سيبويه عددًا من الأساليب العربية ،جاءت على صورة أسئلة يعرضها على شيخه الخليل ، والخليل يجيب إما بالجواز أو بالمنع ،وهذا يدل دلالة واضحة على أن الخليل لا يقول بالجواز أو بالمنع إلا عن تذوق سليم

---

(١) الآية رقم (٩) من سورة الضحى

(٢) الاقتضاب ٣٠/١،و٣١

(٣) الكتاب ١٣٥/٣،وشرح الكتاب ٣٦٢/٣

(٤) شرح الكافية ٣٤٩/٤

للاستعمالات العربية ،فها هو ذا سيبويه يعرض أساليب عربية مختلفة ،والخليل يقول بالجواز أو بالمنع مع سوق العلة المناسبة لكل حكم يصدره الخليل، قال سيبويه:" وسألت الخليل فقلت: ما منعهم أن يقولوا: "أحقًا إنَّك ذاهبٌ" على القلب، كأنَّك قلت: إنَّك ذاهبٌ حقاً، وإنَّك ذاهب الحقَّ، وأنَّك منطلقٌ حقاً؟ فقال: ليس هذا من مواضع إنَّ؛ لأن إنَّ لا يبتدأ بها في كل موضع. ولو جاز هذا لجاز يوم الجمعة، إنك ذاهبٌ، تريد إنك ذاهبٌ يوم الجمعة ولقلت أيضاً لا محالة إنك ذاهبٌ، تريد إنك لا محالة ذاهبٌ

• إذا وقعت الفاء في جواب الشرط في غير باب "أما" فلا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، قال ابن السراج:" فأما الفاء فنحو قولك: "إن تأتنى فأنا أكرمك"، و"إن تأت زيدًا فأخوه يحسن إليك"، و"إن تتق الله فأنت كريم"، فحق الفاء إذا جاءت للجواب أن يبتدأ بعدها الكلام، ولا يجوز أن يعمل فيما بعدها شئ مما قبلها [١].

• بينما إذا وقعت الفاء في جواب الشرط في باب "أمَّا"، فإنه يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، باتفاق النحاة [٢]، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾، ونحو: "أما تأديبًا فأنا ضاربك"، و"أما ضرب الأمير فأنا ضاربك"، و"أما مجردًا فإنى ضاربك" و"أما يوم الجمعة فإنى ذاهب"، و"أما في الدار فإنى جالس" فما بعد الفاء الواقعة في جواب "أما" عمل فيما قبلها، وهو مفعول به، أو مفعول له، أو مفعول مطلق، أو حال، أو ظرف، أو جار ومجرور[٣].

• إذا وقعت "إن" في جواب "أَمَّا" جاز تقديم معمول خبر "إن" عليها، فيجوز أن تقول :" أَمَّا زيدًا فإنك ضاربٌ"، فتُعْمِلَ ما بعد "إن" فيما قبلها ،وإنما جاز هذا مع "أمَّا"

---

(١) الأصول ١٥٨/٢،و١٥٩

(٢) الكتاب٣/ ١٣٧ ،و ١٣٩ ، والمقتضب ٢/ ٣٥٤،و ٣٥٥، والأصول فى النحو ١/ ٢٨٠،و ٢٨١، والارتشاف ٤/ ١٨٩٥، والجنى الدانى صـ٥٢٦، والمساعد ٣/ ٢٣٧

(٣) شرح الكافية ٤٦٨/٤

دون غيرها؛ لأن "أَمَّـا" وُضِعَتْ في كلام العرب على أن يقدم معها على الفاء، ما كان مؤخرًا بعد الفاء، ألا ترى أنك تقول:" مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ"، فتجد زيدًا بعد الفاء، فإذا وضعت "أَمَّـا" مكان "مهما"، فقلت: "أَمَّـا زيدٌ فمنطلقٌ" وجدت زيدًا قد تقدم قبل الفاء. فلما كانت "أَمَّـا" موضوعة على معنى التقديم والتأخير، جاز معها التقديم والتأخير؛ لأجل هذا اعتبر الخليل تقديم معمول خبر "إن" الواقعة في جواب "أمَّـا" من جيد كلام العرب، ولكن إذا لم تقع "إنَّ" في جواب "أمَّـا" فلا يجوز تقديم معمول خبرها عليها، فلا يصح أن تقول:" زيدًا إنك ضاربٌ"، على أن يكون "زيدًا" معمولًا لخبر "إن".

- معالجة هذه المسألة تتحقق من جهتين :

الأولى: جواز تقديم معمول خبر "إنَّ" إذا وقعت في جواب "أمَّـا".

الثانية : جواز كسر همزة "إنَّ"، وحَسُنَ كسر همزة "إن" في هذا الموضع ؛ لوجود أداة الشرط " أَمَّـا" ؛لأن "أمَّـا" تسوغ تقديم ما بعد الفاء على" الفاء"، وإن لم يكن في الكلام "أَمَّـا" امتنع كسر همزة "إن" وتعين فتح همزتها

المسألة الثانية: الجزم بـــ"أن" المصدرية

روى سيبويه في كتابه عند حديثه عن "أن" الناصبة للفعل المضارع بيتًا، رواه بكسر "إن"، ونقل عن شيخه الخليل أنّ فتح همزة " إن" في هذا البيت قبيح، فقال:"وسألت الخليل عن قول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهارًا ولم تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابن خازِمِ[1]

(١) البيت من بحر الطويل فى ديوانه ٢/٥٦٤،تح/ إيليا الحاوى ،ط/دار الكتاب اللبنانى – مكتبة

←←←

فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين "أن" والفعل، كما قبح أن تفصل بين" كى" والفعل، فلما قبح ذلك ولم يجز حُمِلَ على "إن"؛ لأنَّه قد تُقَدَّمُ فيها الأسماءُ قبل الأفعال"[١].

من الجدير بالذكر أن البيت السابق تعددت روايته ،فقد جاء بروايتين إحداهما بفتح همزة "أن" على أنها مصدرية أو مخففة من الثقيلة، والرواية الأخرى بكسر همزة "إن" على أنها شرطية[٢]

واختار الخليل الرواية الثانية الواردة بكسر همزة "إن"، واستقبح فتح همزة "أن"؛ لأن الفصل بين" أن" المفتوحة الناصبة ،والفعل قبيح ولم يرد في كلام العرب ؛ لذا حَمَلَ "أن" المفتوحة على "إن" المكسورة ؛لأن الفصل بين "إن" المكسورة والفعل وارد في العربية، قال تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [٣] ، فحمل

→→→

المدرسة ،ط١ (١٩٨٣م) ،ومن غير نسبة فى: شرح الرضى على الكافية ١١٥/٤،وشرح التسهيل ٥٣/٤،والارتشاف ٤/ ١٦٩٣،والجنى الدانى صـ ٢٢٤،والبرود الضافية صـ ١٨٩١

اللغة: الحز: القطع، وحز الأذنيين كناية عن القتل؛ لأن القتيل قد تقطع أذنه للتشويه، وقتيبة: هو ابن مسلم الباهلى، وابن خازم: هو عبد الله بن خازم السلمى، والاستفهام فى البيت للإنكار التعجبى.

المعنى: أتغضب قيس من قتل بن مسلم ولم تغضب من قتل عبد الله بن خازم وهما جميعاً من قيس، وقاتلهما من بنى تميم؟

الشاهد :قوله : إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا" حيث ورد هذا البيت بفتح همزه "أن" وجعلها شرطيه على رأى الكوفيين ومنع ذلك البصريون وتاولوا الشاهد على أنها المصدرية

(١) الكتاب ١٦١/٣،و١٦٢

(٢) البرود الضافية صـ ١٤٠٣،و١٤٠٤،والهمع ٤٠٩/٢،و٤١٠،وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادى ٧٨/٩،و٧٩ ،تح/ عبد السلام محمد هارون ،ط/ مكتبة الخانجي، القاهرة،ط٤: (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م)

(٣) جزء من الأية رقم (٦) من سورة التوبة

الخليل "أن" مفتوحة الهمزة على "إن" مكسورة الهمزة ،ويكون الحمل على معنى الشرط والجزاء، فيكون معنى البيت: إن أذنا قتيبة حزتا فأنت تجزع[1].

ورد المبرد اختيار الخليل ــ وهو كسر همزة "إن"ــ في البيت المتقدم ، وقال بلزوم فتح همزة "أن" ؛ وعلل لذلك بأن كسر همزة "إن" يوجب أن أذنى قتيبة، لم تحزا بعد، ولم يقل الفرزدق هذا إلا بعد قتل قتيبة وحز أذنيه، ولكنه أراد "أن" المخففة من الثقيلة كأنه قال:" أتغضب أنه أذنا قتيبة"، أي: لأنه، وكسر همزة "أن" ها هنا لا يجوز، كما في قوله تعالى: ﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٠ ﴾ [2] أى: أنه [3].

ورد ابن ولاد قول المبرد، واحتج لرأى الخليل بأنه يجوز في العربية بكثرة أن يُجْعَلَ المستقبل في موضع الماضي، والماضي في موضع المستقبل كقول الله ـ جل وعزـ : ﴿ وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ﴾ [4] فهذا ماض في موضع المستقبل، ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ ﴾ [5] ، فإذا تدل على الاستقبال وقد وضعت في موضع الماضي، وكذلك "إن" قد توضع مع الماضي على الحقيقة ،وذلك نحو قولك في رجل قد جربته: "إن

---

(١) معانى القرآن للفراء ١/١٨٤،و٣/٢٨،تح/ أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ،ط/ دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر – ط١ ، وشرح الكتاب ٣/ ٣٩٧

(٢) جزء من الآية رقم (١٠) من سورة يونس

(٣) ينظر رأى المبرد فى : الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد التميمى صـ١٩٤،تح/ زهير عبد المحسن سلطان ،ط/مؤسسة الرسالة ،ط١:(١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م)،وشرح الكتاب ٣/ ٣٩٧، والارتشاف ٤/١٦٩٣

(٤) جزء من الآية رقم (١١٦) من سورة المائدة

(٥) جزء من الآية رقم (١) من سورة المنافقون

أحسنت إليك لم تشكر"، بمعنى قد أحسنت إليك فلم تشكر أي: قد بلوت ذلك منك، فقد حمل الخليل هذه المسألة على تأويل يجوز في الكلام وفي كتاب الله جل وعز، وهو حسن غير ممتنع.

وأما تأويله "أن" المخففة من الثقيلة فلا يجوز ذلك؛ لأن الجملة التي بعدها مبنية من اسم وفعل، وإذا كانت من اسم وفعل فالفعل أولى أن يلي "إن"، ولا يجوز أن تنوى بها الثقيلة إذا كان في الجملة فعل، لأن "إن" تطلب الفعل، فأما احتجاجه بالآية : ﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠ ﴾ على معنى أنه الحمد لله، فهذه الجملة لا فعل فيها فلذلك حسن أن تنوى بها الثقيلة[١].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ "أنْ" بفتح الهمزة تأتى شرطية بمعنى "إن" بكسر الهمزة ، واستدلوا ببيت الفرزدق المتقدم ،وحجتهم صحة وقوع "إن" موقعها وامتناع أن تكون أن الناصبة لأنها لا تفصل بين الفعل ،أو المخففة لأنه لم يتقدم عليها فعل تحقيق ولا شك[٢].

واختار ابن هشام ما ذهب إليه الكوفيون محتجـًا بأن "أن" مفتوحة الهمزة ،و"إن" مكسورة الهمزة قد تردا في الموضع الواحد، والأصل التوافق ،والدليل رواية البيت بالوجهين الفتح والكسر[٣].

ومما يسترعى النظر أن بعض النحويين ينسبون إلى الخليل القول بأن "إن" الواردة في البيت هي المصدرية ،أو الناصبة ، فذكر المرادى أن "أن" عند الخليل هي

---

(١) الانتصار صـ١٩٥

(٢) الجنى الدانى صـ ٢٢٣ ،والمغنى صـ ٥٣ ،والهمع ٢/٤٠٩ ،و٤١٠

(٣) المغنى صـ ٥٣ ،و٥٤

المصدرية ،فقال:" وأما في البيت فهي عند الخليل مصدرية"[١]،وذكر السيوطى أن "إن" في البيت هى الناصبة ،فقال:" وقال الخليل بل هي الناصبة" [٢].

وما نقله المرادى والسيوطى عن الخليل يحتاج إلى إعادة نظر ؛لأن المنقول عن الخليل في كتاب سيبويه خلاف ذلك ،فالخليل يرى أن "أن" في البيت لا يصح فتح همزتها؛ لأن الفصل بين" أن" المفتوحة الناصبة ،والفعل قبيح ولم يرد في كلام العرب ؛ لذا حَمَلَ "أن" المفتوحة على "إن" المكسورة ،قال سيبويه:" وسألت الخليل عن قول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهارًا ولم تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابن خازِمِ

فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين "أن" والفعل، كما قبح أن تفصل بين" كى" والفعل، فلما قبح ذلك ولم يجز حُمِلَ على "إن"؛ لأنَّه قد تُقَدَّمُ فيها الأسماءُ قبل الأفعال"[٣].

فسيبويه لم ينقل عن شيخه أن "إن" في البيت مصدرية أو ناصبة ،وإنما ذكر أن الشاعر عدل عن "أن" المفتوحة إلى "إن" المكسورة لتحقق الفصل بين "إن" المكسورة والفعل بدليل قوله تعالى:﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾، فحمل الخليل "أن" مفتوحة الهمزة على "إن" مكسورة الهمزة[٤].

فالخليل يرى أن "أن" في البيت تُحْمَلُ على "إن" الشرطية ؛وذلك لتقديم الاسم على الفعل ،وهذا جائز مع "إن" الشرطية ،وجاز تقديم الاسم على الفعل الماضي مع "إن" ؛لأنها أم حروف الجزاء ،فقويت ،وتصرفت في التقديم والتأخير مع أنها لا تعمل في

(١) الجنى الدانى صـ٢٢٥

(٢) الهمع ٢/٤١٠

(٣) الكتاب ٣/١٦١،و١٦٢

(٤) شرح الكتاب ٣/٣٩٧

الفعل الماضى لأنه مبنى ،فشابهت ألف الاستفهام في تقديم الاسم على الفعل ،ولا يجوز ذلك في أخواتها إلا للضرورة[١]

مما سبق يتبين الآتي:

- اهتم الخليل بالعلاقة المطردة القائمة بين عناصر الجملة على وفق ما جاء من كلام العرب ،وأن أى تغيير يحدث في عناصر تركيب الجملة يخل به إن لم يكن له سابق في كلام العرب ؛ لأجل هذا استقبح الخليل فتح همزة "أن" في البيت ؛ لأن الفصل بين" أن" المفتوحة الناصبة ،والفعل قبيح ولم يرد في كلام العرب ؛ لذا حَمَلَ "أن" المفتوحة على "إن" المكسورة ؛لأن الفصل بين "إن" المكسورة والفعل وارد في العربية، قال تعالى: ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ﴾
- لم يتفق النحاة مع الخليل فيما ذهب إليه ،فاختلف معه المبرد وقال بلزوم فتح همزة "أن" في البيت ؛ وعلل لذلك بأن كسر همزة "إن" يوجب أن أذنى قتيبة، لم تحزا بعد، ولم يقل الفرزدق هذا إلا بعد قتل قتيبة وحز أذنيه، ولكنه أراد "أن" المخففة من الثقيلة كأنه قال:" أتغضب أنه أذنا قتيبة"، أي: لأنه، وكسر همزة "أن" ها هنا لا يجوز
- تابع ابن هشام رأى الكوفيين ،وهو أنَّ "أنْ" بفتح الهمزة تأتى شرطية بمعنى "إن" بكسر الهمزة محتجـًا بأن "أن" مفتوحة الهمزة ،و"إن" مكسورة الهمزة قد تتواردا في الموضع الواحد، والدليل رواية البيت بالوجهين الفتح والكسر
- لم يخالف سيبويه قول شيخه الخليل ،وقال بما نقل عن شيخه استقباح فتح همزة "أن" في البيت ؛ لأن الفصل بين" أن" المفتوحة الناصبة ،والفعل قبيح ولم يرد في كلام العرب

---

(١) النكت ٤١٢/٢،وتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب للأعلم الشنتمرى صـ٤٢٧،و٤٤٣ ، و٤٤٤،تح/زهير عبد المحسن سلطان ،ط/ مؤسسة الرسالة ط٢:(١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)

- أن بعض النحويين ينسبون إلى الخليل القول بأن "إن" الواردة في البيت هي المصدرية ،أو الناصبة مع أن سيبويه لم ينقل عن شيخه هذا ،وإنما ذكر أن الشاعر عدل عن "أن" المفتوحة إلى "إن" المكسورة لتحقق الفصل بين "إن" المكسورة والفعل، وكتاب سيبويه هو المصدر الأول المعتمد في توثيق آراء و أقوال الخليل رحمه الله تعالى

خاتمة البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبكرمه تغفر الزلات، وبفضله ترفع الدرجات، والصلاة والسلام على نبي الهدى صاحب المعجزات، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد،،،

فقد تم هذا البحث بعون الله وتوفيقه ، فله المنة والفضل على ما وفق، وله الشكر الجزيل على ما منح ، وأعطى، وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج يطيب ذكرها في خاتمة البحث ،وهى كالآتي:

- من خلال دراسة معطيات الذوق اللغوي للخليل يتضح وعْيُهُ التام بأصول النحو، في إطار بصره بالنحو العربي ، فكانت أصول النحو عنده متمثلة في السماع ، مستشهدًا بالقرآن، وقرآنه ،وكلام العرب شعرًا، ونثرًا ، كما أنه استخدم القياس والتعليل مما يعنى أن النحو مدين في نضجه ،وتطوره إلى الخليل مما كان له أبلغ الأثر في تصحيح واستخراج مسائله ،وتعليلاته من أجل فهم كلام العرب.
- اختلف النحويون في تفسير معطيات الذوق اللغوي للخليل ففي مسألة الابتداء بالوصف غير المعتمد على نفي أو استفهام، استقبح الخليل الابتداء بهذا الوصف ،وفسر النحويون بعد الخليل هذا الاستقباح على وجهين ، أحدهما : أن القبح في المسألة محمول على المنع ،كما رأى ذلك الزجاجى[١]"، والوجه الأخر محمول على الجواز كما أثبت ذلك ابن يعيش[٢]

---

(١) الجمل فى النحو صـ٣٧

(٢) شرح المفصل ٢٤٣/١

• يُشكّل التعليل أصلاً من الأصول الأساسية التي اعتمد عليها الخليل في معطيات الذوق اللغوي عنده ، ففي مسألة وقوع الاسم المنادى مضافًا مكررًا ، و جواز النصب في الاسم الأول في قولهم : "يا زيدَ زيدَ عمروٍ" استعان الخليل على تصحيح ما ذهب إليه بعلة الحمل في قولهم:" "يا زيدَ زيدَ عمرو"، و"يا زيدَ زيدَ أخينا" و،"يا زيدَ زيدَنا" على قولهم:" "لا أبا لك"؛ وذلك لأن "الأب" مضاف إلى "الكاف" بدليل نصب "الأب" بالألف، و"الأب" لا يكون إعرابه بالحروف إلا في حال إضافته إلى غير متكلم، فلما نصب بالألف دل على إضافته، ثم أقحمت اللام، فلم يكن لها تأثير في خفض الكاف إلا تأكيد معنى الإضافة[1] . .

• سلم النحاة بما استحسنه الخليل ، أو استقبحه إلا في مواطن قليلة مثل ما ورد في تفسير الخليل لبيت الفرزدق القائل:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهارًا ولم تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابن خازِمِ

فقد استقبح الخليل فتح همزة "أن" في البيت ؛ لأن الفصل بين" أن" المفتوحة الناصبة ،والفعل قبيح ولم يرد في كلام العرب ؛ لذا حَمَلَ "أن" المفتوحة على "إن" المكسورة ،ورد المبرد اختيار الخليل وقال بلزوم فتح همزة "أن" ،وذهب الكوفيون إلى أنَّ "أنْ" بفتح الهمزة تأتى شرطية بمعنى "إن" بكسر الهمزة ، واستدلوا ببيت الفرزدق المتقدم ،وحجتهم صحة وقوع "إن" موقعها وامتناع أن تكون أن الناصبة لأنها لا تفصل بين الفعل ،أو المخففة لأنه لم يتقدم عليها فعل تحقيق ولا شك ، واختار ابن هشام ما ذهب إليه الكوفيون محتجًا بأن "أن" مفتوحة الهمزة ،و"إن" مكسورة الهمزة قد تردا في الموضع الواحد، والأصل التوافق ،والدليل رواية البيت بالوجهين الفتح والكسر.

---

(١) الكتاب ٢٠٦/٢ ،والنكت ١٦١/٢ ،وشرح المفصل ٣٤٧/١

ومثل اختلاف الخليل مع يونس بن حبيب في مسألة إلحاق ألف الندبة بصفة الموصوف ،فالخليل يمنع ،ويونس يجيز ، ولكل منهما دليله من السماع ،والقياس .

• مما يسترعى النظر أن النحاة لم يكونوا دقيقين في نسبة الآراء إلى الخليل ،فقد نسب بعضهم إلى الخليل القول بأن "إن" الواردة في بيت الفرزدق المتقدم هى المصدرية ،أو الناصبة مع أن سيبويه لم ينقل عن شيخه هذا ،وإنما ذكر أن الشاعر عدل عن "أن" المفتوحة إلى "إن" المكسورة لتحقق الفصل بين "إن" المكسورة والفعل(١)

• من العجيب أن النحاة ينسبون بعض الآراء إلى سيبويه فقط دون ذكرٍ للخليل مع أن العمدة في المسألة هو قول الخليل ، فمن ذلك مسألة الابتداء بالوصف غير المعتمد على نفي أو استفهام، فنسب الزجاجى القول بالمنع إلى سيبويه وحده ،حيث يقول: "وإذا قلت "قائم زيد"، قلت في التثنية "قائمان الزيدان"، وفي الجميع "قائمون الزيدون"، ثنيت قائمًا، وجمعته ؛لأنه خبر مقدم ،ولا يجيز سيبويه غير ذلك"(٢) .

• وردت الألفاظ الدالة على معطيات الذوق اللغوي عند الخليل في الحكم على بعض الاستعمالات العربية بِـنِـسَبٍ مختلفة على النحو التالى :

أولًا : لفظ (جيد) مفردًا مع ما اشتمل عليه من قوله:" لغة للعرب جيدة" ، و" هى عربية جيدة" ،واسْتُـعْمِـلَ هذا اللفظ مفردًا ومع ما اشتمل عليه خمس مرات بما يساوى نسبة (٣٨.٤٦) من المائة

ثـانـيـًا: لفظ (قبيح) مع ما اشتمل عليه من ألفاظ أخرى مثل قوله:" قَـبُـحَ"، و"يستقبح"، و"أستقبح" ،وقد ورد ست مرات بما يساوى نسبة (٤٦.١٥) من

---

(١) الكتاب ١٦١/٣،و١٦٢

(٢) الجمل فى النحو صـ٣٧،و شرح المفصل ٢٤٣/١،و شرح التسهيل ٢٧٣/١

المائة

ثالثاً :لفظ (مستكرهة) وردت مرة واحدة بما يساوى (٧.٦٩) من المائة.

رابعاً: لفظ (خطأ) ورد مرة واحدة بما يساوى (٧.٦٩) من المائة.

فهرس المصادر والمراجع

أولًا: الرسائل العلمية والدوريات

- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية للصنعانى (رسالة) إعداد: محمد عبدالستار على أبو زيد ،جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالزقازيق ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م
- الشاهد النحوى بين المعيار اللغوي والذوق البلاغى شعر امرئ القيس نموذجًا لعلى خليفة على السلطان ،بحث نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات دمنهور – العدد الثانى – المجلد العاشر

ثانيـــاً: الكتب المطبوعة

- أخبار النحويين البصريين للسيرافي ، تح/ طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي ط/ مصطفي البابي الحلبي ط/ ١٣٧٣ هـ – ١٩٦٦ م
- ارتشاف الضرب لأبى حيان ، تح/ رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب ط/ مكتبة الخانجي– القاهرة ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين لقيس إسماعيل الأوسى ط/بيت الحكمة للنشر – بغداد
- أسرار العربية لأبى البركات الأنباري ،تح/بركات يوسف هبود ،ط/ دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ط١، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م
- الأصول في النحو لابن السراج ،تح/ عبد الحسين الفتلي ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ط٣ ، ١٩٨٨م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة لأبى البركات الأنبارى ،تح/ سعيد الأفغانى ،ط/دار الفكـــر ،ط١ ، دمشـــق ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م،ط٢ ، بيـــروت ١٣٩١هـ – ١٩٧١م

•الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ،تح/ مصطفي السقا – حامد عبد المجيد،ط/ دار الكتب المصرية – القاهرة ١٩٩٦ م

•إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى،تح/محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط/ دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ط١ ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.

• الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد التميمى ،تح/ زهير عبد المحسن سلطان ،ط/مؤسسة الرسالة،ط١:(١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م)

• الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ،تح/محمد محيى الدين عبد الحميد ،ط/ المكتبة العصرية،ط١، (١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م).

•الإيضاح في علل النحو للزجاجى ،تح/مازن المبارك ،ط/ دار النفائس – بيروت ، ط٥، ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م.

• تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب للأعلم الشنتمرى ،تح/زهير عبد المحسن سلطان ،ط/ مؤسسة الرسالة ط٢:(١٤١٥هـ – ١٩٩٤م)

•التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ،ط/ دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان ،ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م

• التعازى والمراثى والمواعظ والوصايا للمبرد ،تح/ إبراهيم محمد حسن الجمل ط/ نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع

• توجيه اللمع لابن الخباز،تح/ فايز زكي محمد دياب،ط/ دار السلام للطباعة والنشر – القاهرة ،ط٢، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

• جامع الدروس العربية لمصطفي الغلاييني ،ط/ المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ط٢٨ (١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م)

• الجمل في النحو للزجاجى ،تح/على توفيق الحمد،ط/مؤسسة الرسالة ،و دار الأمل، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

• الجنى الدانى في حروف المعاني للمرادى،تح/ فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل،ط/ دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،ط١، ١٤١٣ هـ – ٩٩٢ م

• حاشية الصبان على شرح الأشمونى ،تح/طه عبد الرؤوف سعد ط/المكتبة التوفيقية .

• خزانة الأدب لعبد القادر البغدادى ،تح/ عبد السلام محمد هارون ، ط/ مكتبة الخانجي، القاهرة،ط٤: (١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م)

•الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ،تح/ أحمد محمد الخراط، ط/ دار القلم، دمشق

• ديوان جرير ،تح/نعمان محمد أمين طه،ط/دار المعارف ط٣

• ديوان زهير بن أبى سلمى صنعة الأعلم الشنتمرى ،تح/فخر الدين قباوة ،ط/دار الآفاق الجديدة – بيروت،ط٣، (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م)

• ديوان الفرزدق ،تح/ إيليا الحاوى ،ط/دار الكتاب اللبنانى – مكتبة المدرسة ،ط١ (١٩٨٣م)

• سيبويه إمام النحاة لعلى النجدى ناصف ، ط/عالم الكتب – القاهرة ط٢، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م

• شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١/١١٢، تح/محمد محيي الدين عبد الحميد،ط/دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ،ط٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م

• شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تح/ محمد باسل عيون السود،ط/ دار الكتب العلمية،ط١ ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

• شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي تح/محمد علي الريح هاشم – راجعه: طه عبد الرءوف سعد، ط/مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع– القاهرة ،ط/ ١٣٩٤ هـ– ١٩٧٤م

• شرح التسهيل لابن مالك،تح/ عبد الرحمن السيد،و محمد بدوي المختون،ط/ هجر للطباعة والنشر والتوزيع ،ط١ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)

• شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ،تح/صاحب أبو جناح .

• شرح الكافية للرضى ،تح/ يوسف حسن عمر ،ط/جامعة قاريونس -بنغازى ط٢، ١٩٩٦م.

• شرح الكافية الشافية لابن مالك ،تح/ عبد المنعم أحمد هريدي،ط/جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة،ط١، ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢م .

• شرح الكتاب للسيرافي ،تح/ أحمد حسن مهدلي،وعلي سيد علي ،ط/دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ،ط١ ، ٢٠٠٨ م

• شرح المفصل لابن يعيش، تح/ إميل بديع يعقوب،ط/دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

• طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ،تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط٢ : دار المعارف

• كتاب سيبويه ،تح/ عبد السلام محمد هارون ،ط/ مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

• اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري،تح/ عبد الإله النبهان ،ط/دار الفكر- دمشق،ط١ ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

• لسان العرب لابن منظور ،ط/دار المعارف - القاهرة

• اللمع في العربية لابن جني ،تح/فائز فارس،ط/ دار الكتب الثقافية - الكويت

• مجاز القرآن لأبى عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري ،تح/محمد فواد سزگين ط/ مكتبة الخانجى- القاهرة، ط/١٣٨١هـ

• المدارس النحوية لشوقى ضيف ،ط / دار المعارف

• المذكر والمؤنث لأبى بكر، محمد بن القاسم بن الأنباري ،تح/ محمد عبد الخالق عضيمة،مراجعة:رمضان عبد التواب،ط/وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث – القاهرة ،ط/١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م

• مراتب النحويين ،تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/نهضة مصر ومطبعتها – القاهرة

• المزهر في علوم اللغة للسيوطى،تح/ فؤاد علي منصور،ط/ دار الكتب العلمية – بيروت،ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م

• المساعد على تسهيل الفوائد ،تح/ محمد كامل بركات،ط/ جامعة أم القرى – دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة،ط١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م

• معانى القرآن للأخفش ،تح/ هدى محمود قراعة،ط/مكتبة الخانجي– القاهرة،ط١، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م

• معانى القرآن للفراء،تح/ أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار/عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ،ط/ دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبعة: الأولى

• معجم حروف المعانى في القرآن الكريم لمحمد حسن الشريف ،ط /مؤسسة الرسالة – بيروت ط١، ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م .

• مغنى اللبيب لابن هشام ، تح/ مازن المبارك ،و محمد علي حمد الله ط/ دار الفكر – دمشق ط٦، ١٩٨٥

• المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ، تح/ مجموعة من المحققين طباعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة

• المقتضب للمبرد ،تح/ محمد عبد الخالق عظيمة ،ط/ عالم الكتب.

• منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان ،تح/على محمد فاخر

،وأخرين ،ط/دار الطباعة المحمدية ،ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م.

- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي ١/٨٣٤، تح/ علي دحروج ، ط/ مكتبة لبنان ناشرون - بيروت ،ط١ - ١٩٩٦م.
- النحو الوافي لعباس حسن ،ط/ دار المعارف ،ط/١٥
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبى البركات الأنباري ،تح/ إبراهيم السامرائي ،ط/ مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن ، ط٣ (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م)
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي ، تح/ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل،ط/ مكتبة إحياء التراث الإسلامي ،ط١، ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمرى ،تح/ رشيد بلحبيب ط(١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ،تح/عبد الحميد هنداوي،ط/ المكتبة التوفيقية - مصر

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	٣٠٢
٢	التمهيد روافد الذوق اللغوي عند الخليل في ضوء كتاب سيبويه	٣٠٥
٣	المبحث الأول: معطيات الذوق اللغوي في استعمال الأسماء	٣١٣
٤	المبحث الثانى: معطيات الذوق اللغوي في استعمال الأفعال	٣٤١
٥	المبحث الثالث : معطيات الذوق اللغوي في استعمال الحروف	٣٥٣
٦	الخاتمة	٣٦٤

تمت بحمد الله تعالى